

# الفصل الثاني التلقيح الخارجي

(الإخصاب في أنبوب)

ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: كيفية تكوين طفل الأنبوب، والصعوبات الفنية التي تواجهه.

المبحث الثاني: حالات التلقيح الصناعي الخارجي (طفل الأنبوب).

المبحث الثالث: الحكم الشرعي لحالات الإنجاب الصناعي الخارجي (طفل الأنبوب).

المبحث الرابع: الحكم الشرعي في البييضات الملقحة.

obbeikandi.com

## المبحث الأول

### كيفية تكوين طفلة الأنبوب والصعوبات الفنية التي تواجهه

تعتمد فكرة طفلة الأنبوب على أخذ البيضة من المرأة عند وقت الإباض؛ وذلك بمعرفة وقت الإباض بدقة بواسطة الهرمونات التي تفرزها الغدة النخامية، والتي يزداد فيها بصورة خاصة الهرمون المصفر (H.L)، ويمكن قياس هذا الهرمون بالفحص المتتالي للدم أو البول، كما يتم معرفة ذلك بقياس هرمونات المبيض الخارجي من حويصلة جراف elcillof naffiarG وهي هرمونات الأنوثة (الأستروجين)، التي تزداد بصورة واضحة وقت الإباض.

كما يتم معرفة موعد الإباض بقياس درجة حرارة الجسم يومياً في الصباح قبل الخروج من الفراش، حيث تنخفض الحرارة قليلاً، ثم ترتفع بأكثر من ٠,٢ درجة مئوية، وتبقى على هذا المستوى لحين الطمث.

وأصبح من السهل أيضاً متابعة نمو البيضة في المبيض بواسطة الموجات فوق الصوتية، ومن ثم معرفة موعد الإباض.

وقد يُحدث الطبيب الإباض بإعطاء المرأة الهرمون المنمي للغدة التناسلية المستخرج من المشيمة الإنسانية (G.C.H) فيعرفون بذلك موعد الإباض، بحيث يكون مناسباً لأوقات العمل.

ويأخذ الطبيب البيضة من المبيض يشطفها بواسطة مسبار البطن (ypocsorapaL) ويضعها في محلول مناسب، ثم توضع في المحضن حتى يتم نموها، ويحتاج لذلك في الغالب من ساعتين إلى أربع ساعات، ولكن قد تحتاج إلى اثني عشرة ساعة لإتمام نمو البيضة.

ثم يؤخذ مني الزوج ويوضع في مزرعة خاصة، ثم يؤخذ منه كمية مركزة تحتوي على ٥١٠ إلى ٦١٠ حيوان منوي، وتوضع في الطبق الذي فيه البيضة، وبعد مرور ١٢ ساعة في المحضن، ينظر الأخصائي بحثاً من علامات التلقيح (ilcunorP)، وفي خلال ٢٤ ساعة تكون علامات التلقيح في الأغلبية الساحقة من الحالات ٨٠-٩٠٪. وعندما تنمو اللقيحة (الزيجوت) إلى ثماني خلايا بواسطة الانقسام، تعاد اللقيحة إلى الرحم بواسطة قسطرة رقيقة جداً، وإذا شاء الله علقت هذه اللقيحة بالرحم وتحوّلت إلى جنين مستجن في الرحم.

هذه هي الفكرة ببساطة أخذ البيضة بواسطة مسبار، ثم تلقيحها في طبق بواسطة حيوانات منوية من الزوج، وتركها تنمو في المحضن مدة يومين أو ثلاثة، ثم إعادتها إلى الرحم حيث تنمو فيه نمواً طبيعياً<sup>(١)</sup>.

## الصعوبات الفنية

هناك صعوبات فنية جمة في تحقيق هذه الفكرة البسيطة:

أولاً: معرفة الإبيضاض، وتحديد وقته بدقة متناهية، وجعل المبيض يفرز عدداً كبيراً من البويضات لشطفها، وقد أمكن التغلب على هذه العقبة وتذليلها بواسطة معرفة مستوى الهرمونات المتتالية، وبواسطة عقاقير خاصة (كلوميفين) وهي مادة تزيد من قدرة المبيض على إفراز عدد من البويضات.

ثانياً: إخراج البويضات وشطفها، وقد تم التغلب على هذه المشكلة بواسطة استخدام الموجات فوق الصوتية، وإعداد المريضة إعداداً جيداً، وباستخدام المنظار الخاص (epocsorapaL).

(١) أخلاقيات التلقيح الاصطناعي للدكتور محمد علي البار ص: ٦٠-٦٢.

ثالثاً: من الصعوبات السائل المناسب الذي توضع فيه البيوضة بعد شفتها، وكذلك السائل المناسب، والمزرعة الخاصة التي توضع فيها الحيوانات المنوية.

رابعاً: المحضن: وقد أمكن التغلب على جميع هذه الصعوبات الفنية بدرجة عالية من الدقة، بحيث يتم تنمية عدد جيد من البيوضات، أما شفتها فقد بلغ نسبة نجاح عالية ٩٠٪، وكذلك بلغت نسبة نجاح التلقيح ٨٠-٩٠٪، كما بلغت نسبة نجاح تنمية البيوضة الملقحة (الزيجوت) نسبة عالية أيضاً، وذلك بشرط أن تكون الحيوانات المنوية المستخدمة سليمة، حتى وإن كان عددها ضئيلاً.

وهكذا يبدو أن الصعوبات الفنية الدقيقة قد أمكن تذليلها، ما عدا نقطة واحدة في منتهى الأهمية، وهي نسبة علوق الكرة الجرثومية في الرحم.

وقد حققت المراكز العالمية المتقدمة نجاحاً مطرداً في هذه النسبة، حيث ارتفعت من ١٠-١٥٪ في أعوام ١٩٨٠-١٩٨٣م إلى ٣٠٪ في عام ١٩٨٥م.

ولا تزال هذه النسبة متدنية في كثير من المراكز ١٠-٢٠٪، وحتى في المراكز المتقدمة جداً، لم تزد نسبة النجاح عن ٣٠-٣٥٪ وذلك بقياس عدد نجاح العلوق في الرحم<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: أخلاقيات التلقيح الاصطناعي للدكتور محمد علي البار ص: ٦٢-٦٤.

obbeikandi.com

## المبحث الثاني

### حالات التلقيح الصناعي الخارجي

(طفل الأنبوب)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحالتان الجائزتان.

المطلب الثاني: الحالات غير الجائزة.

obbeikandi.com

## تقديم

حصر الفقهاء المحدثون حالات التلقيح الصناعي الخارجي في خمس حالات، منها: حالتان جائزتان، وثلاث غير جائزة، وسأذكر أولاً الحالات الجائزة، ثم الحالات غير الجائزة.

### المطلب الأول: الحالتان الجائزتان<sup>(١)</sup>

الحالة الأولى: أخذ نطفة الزوج وبيضة الزوجة، وتلقيحها في طبق مدة، ثم إعادة اللقيحة إلى رحم الزوجة لعطل قناة فالوب، إمّا لانسداده، أو لوجود حامض في هذه القناة يهاجم الحيوان فيقتله، فلا يصل إلى الرحم.

الحالة الثانية: أخذ نطفة الزوج وبيضة الزوجة العقيم وتلقيحها في طبق، ثم إعادة اللقيحة إلى الزوجة الأخرى للرجل صاحب النطفة متبرعة بحمل الجنين خلال هذه المدة.

وهذه الحالة الثانية برغم أن المجمع الفقهي أجازها، ولم يخالف فيها أحد من أعضائه فإنها محل نظر، سيأتي الحديث عنها مفصلاً في أحكام الإنجاب الصناعي<sup>(٢)</sup>.

(١) أقرها المجمع الفقهي المنعقد في مكة المكرمة في دورته (السابعة) سنة: ١٤٠٤هـ، انظر: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي للدكتور محمد علي البار ص: ١٢١ وما بعدها.

(٢) راجع: ص ٢٤٢ وما بعدها من هذا الكتاب.

## المطلب الثاني

### الحالات غير الجائزة<sup>(١)</sup>

الحالة الأولى: أن يجرى تلقيحها خارجياً في أنبوب الاختبار بين نطفة مأخوذة من زوج، وبيضة مأخوذة من مبيض امرأة ليست بزوجه، يسمونها متبرعة، ثم تزرع اللقحة في رحم زوجته، ويلجؤون إلى هذا الأسلوب عندما يكون مبيض الزوجة مستأصلاً. أو معطلاً، ولكن رحمها سليم قابل لعلق اللقحة فيه.

الحالة الثانية: أن يجرى التلقيح خارجياً في أنبوب اختبار بين نطفة رجل وبيضة من امرأة ليست بزوجه يسمونها متبرعة، ثم تزرع اللقحة في رحم امرأة أخرى متزوجة، ويلجؤون إلى ذلك حينما تكون المرأة المتزوجة التي زرعت اللقحة فيها عقيماً بسبب عطل في مبيضها، ولكن رحمها سليم، وزوجها أيضاً عقيم ويريدان ولداً.

الحالة الثالثة: أن يجرى التلقيح الخارجي في وعاء الاختبار بين بذرتي زوجين، ثم تزرع اللقحة في رحم امرأة تتطوع بحملها، أو يستأجر رحمها خلال مدة الحمل، ويلجؤون إلى ذلك حين تكون الزوجة غير قادرة على الحمل بسبب رحمها، ولكن مبيضها سليم منتج، أو تكون غير راغبة في الحمل ترفهاً، فتتطوع لها امرأة أخرى بالحمل عنها.

ويلحق بهذه الحالات ما يسمى ببنيوك النطف والبنيوك المنوية تعني مؤسسات أو عيادات خاصة تقوم بجمع وتخزين النطف أو الحيوانات المنوية من رجال متطوعين وتشكل ما يسمى ببنيوك النطف ثم يبيعها وتوزيعها لمن هم في حاجة إلى الإنجاب أو النسل من ذي صفة معينة.

(١) هذه الحالات أفتى بها المجمع الفقهي المنعقد في مكة بحرمتها. انظر: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي للدكتور

محمد علي البار، ص ١٣٦.

والهدف من إنشاء هذه البنوك هو حل مشكلة حالات العقم لدى الرجال أياً كان سببها أو مصدرها؛ وذلك عن طريق الحصول على جزء من هذه النطف، أو هذه الحيوانات المنوية، ثم تلقيحها وزرعها في رحم المرأة حتى يتم الحمل والولادة. وقد انتشرت هذه البنوك في الغرب تحت ستار الحرية<sup>(١)</sup>.



---

(١) انظر: القول المصيب في طفل الأنابيب للدكتور محمد إسماعيل أبو الريش ص: ٦٠-٦١.

obeikandi.com

### المبحث الثالث

#### الحكم الشرعي لحالات الإنجاب الصناعي الخارجي

#### (طفل الأنبوب)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم الحالتين الجائزتين.

المطلب الثاني: حكم الحالات غير الجائزة.

obbeikandi.com

## المطلب الأول

### حكم الحالتين الجانزتين

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم الحالة الأولى، على رأيين:

الرأي الأول: القائل بعدم الجواز مطلقاً، على الرغم من أن رأي المجمع الفقهي في دورته السابعة المنعقدة في مكة المكرمة سنة ١٤٠٤ هـ هو الجواز. واستدل أصحاب هذا الرأي بما يأتي:

١- الغموض الذي يكتنف نتائج هذه التجربة في مستقبل حياة الولد المنتوج فيها، من حيث احتمال الارتفاع في نسبة التشوه في هذا الطريق الاصطناعي عن المعتاد في الحمل بالطريقة الطبيعية؛ لعدم إمكان كشف ذلك قبل التكرار الكثير، ومن حيث احتمال تأديتها إلى أضرار أخرى مرضية، لا يمكن الجزم بالأمان منها في هذه الطريقة قبل مضي زمن طويل من عمر الوليد.

٢- كونها صالحة لأن تتخذ ذريعة إلى الفساد، والشك في الأنساب، التي يقوم عليها في الإسلام كيان الأسرة، والحقوق الشرعية بين أفرادها، وحرمان القرابة والمصاهرة؛ ذلك لأن سلوك هذا الطريق الاصطناعي الخارجي لإنتاج الولد، سيجعل أمر نسبه تابعاً لقول الطبيب الذي سيقرر أنه أجرى التلقيح بين بذرتي الزوجين، وهذا يفسح مجالاً للشك بأن الطبيب قد غلط بين وعاء وآخر، أو أنه قد ساير رغبة المرأة الراغبة في الأمومة لأمر ما، فبهيئتها الجنين المطلوب في المختبر من ببيضة سواها، ولم يكن في مبيضاها هي ببيضة، إلى غير ذلك من الاحتمالات، وتكون في صدق الطبيب لأسباب شتى.

٣- إن التلقيح الاصطناعي بهذا الطريق يستلزم انكشاف عورة المرأة؛ وذلك لا يجوز شرعاً<sup>(١)</sup>.

٤- إنها تتيح الفرصة أمام الأطباء للتحكم في جنس الجنين، وهي إمكانية قد يكون لها إذا ما كتب لها الانتشار آثار خطيرة على المجتمع بوجه عام، فالتلقيح يتم كما هو معروف خارج الرحم في أنبوب الاختبار، ثم تزرع البويضة الملقحة بعد ذلك في رحم المرأة التي ترغب في الإنجاب.

وقد توصل العلماء سنة ١٩٨٤م إلى وسيلة طبية يستطيعون بها قبيل إجراء عملية التلقيح تفريغ نواة الخلية المنوية المؤثرة في تحديد جنس الجنين، بحيث لا يستخدم عند إجراء عملية التلقيح إلا الخلايا المحملة بالكروموزوم (Y) إذا كانت الرغبة في ذكر، والكروموزوم (X) إذا كانت الرغبة في أنثى<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن معظم هذه الاعتراضات لها وجاهاتها من الناحية العلمية، ومع ذلك فإنه يمكن استبعاد الاعتراض القائم على المخاطر التي قد تصيبه الأم، أو المولود بسبب حدوث التلقيح خارج الرحم.

فحدوث بعض المخاطر أو الآثار السلبية هي من سمات الوسائل العلاجية بوجه عام، خصوصاً الحديثة منها، وإمكانية حدوث بعض المخاطر من الناحية النظرية، لا يكفي وحده سبباً لإدانة الوسيلة في مجملها من الناحية الشرعية؛ ومن ثم استبعادها طبياً.

أمّا كون التلقيح الاصطناعي يستلزم انكشاف عورة المرأة، فيمكن صرف النظر عنه؛ إذ إن هذا المحظور الشرعي يعتبر ضرورة أو حاجة، والحاجة تنزل منزلة الضرورة، كما سبق بيان ذلك تفصيلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) طفل الأنبوب والتلقيح الاصطناعي ص: ١٤٦-١٤٧.

(٢) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ١٢٤.

(٣) راجع: ص ٩٢ وما بعدها من هذا الكتاب.

أمّا الخطر الحقيقي لهذه الوسيلة من وسائل الإنجاب الصناعي، فيكمن في أمرين:

الأول: احتمال الشك في الأنساب، فهو خطر يؤدي إذا ما تحقق إلى نتائج وخيمة، ولعل ما يفسر هذا التردد الملحوظ في الفتاوى التي صدرت بإجازة هذه الوسيلة من وسائل التلقيح الصناعي، حيث ورد في نص فتوى مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة سنة ١٤٠٤هـ ما نصه:

«إن الأسلوب الثالث الذي تؤخذ فيه البذرتان الذكرية والأنثوية من رجل وامرأة زوجين أحدهما للآخر، ويتم تلقيحهما خارجياً في أنبوب اختبار، ثم تزرع اللقحة في رحم الزوجة نفسها صاحبة البيضة، هو أسلوب مقبول مبدئياً في ذاته بالنظر الشرعي، لكنه غير سليم تماماً من موجبات الشك فيما يستلزمه ويحيط به من ملاسبات، فينبغي ألا يلجأ إليه، إلا في حالات الضرورة القصوى...».

ويتحفظ بعض العلماء على القول بالإجازة، ويرى وجوب الاحتياط الشديد جداً في حفظ البيضة من أن تختلط بغيرها من البويضات الملقحة.

فالكل يعلم الأخطاء التي تقع في معامل التحليل، كتحليل دم وبول... إلخ. وهي أخطاء مهما كانت جسامتها، فهي لا تبلغ شناعة اختلاط البويضات الملقحة بعضها ببعض<sup>(١)</sup>.

الثاني: إمكانية التحكم في جنس الجنين، وهو خطر يكفي في حد ذاته في إدانة الوسيلة في مجموعها، بالرغم من نبل الغاية من ورائها، ويكفي دليلاً على ذلك: أن إجادة التحكم في جنس الجنين يؤدي في المدى البعيد إلى طغيان جنس على آخر؛ الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التعادل الإلهي للكون، فالأنوثة هبة من الله، والذكورة هبة من الله، فالتوازن بين الجنسين ضرورة اجتماعية، كفلها الله سبحانه حتى يكون

(١) انظر: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة. سنة: ١٩٨٢م، ص: ٤٨٤.

التناسل بالزواج ممكناً، وبذلك لا ينقرض الجنس البشري، فإذا طغى جنس على آخر، أدى إلى نتائج وخيمة، وهي نتيجة تأبأها دون شك كافة الشرائع السماوية<sup>(١)</sup>.

**الرأي الثاني:** القائل بالجواز في الحالة الأولى؛ لأن نسب المولود يثبت من الزوجين مصدر البذرتين، ويتبع الميراث والحقوق الأخرى ثبوت النسب، فحين يثبت النسب للمولود من الرجل أو المرأة، يثبت الإرث وغيره من الأحكام بين الولد، وبمن التحق نسبه به.

وهذا الرأي يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في هذا الشأن، وهو أن عمليات نقل الأجنة أو أطفال الأنابيب تُعد مشروعة إذا كانت عملية الإخصاب تمت بين مائتي زوجين شرعيين، أي: بين نطفة الزوج وبيضة الزوجة؛ لأنها هي الطريقة المشروعة التي نظمها المشرع في الإنجاب، أو المحافظة على النوع الإنساني.

وفي هذه الحالة يكون الولد ابناً شرعياً، وليس في هذه العملية إيجاد خلق جديد، أو إنشاء بعد عدم؛ لأن الله تعالى هو الخالق المنشئ لذلك الماء الذي تم تخصيبه، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْمَخْلُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾. فالله تعالى هو المختص بنعمة الإنشاء والخلق دون غيره<sup>(٢)</sup>، وما هذه العملية إلا وسيلة جديدة، وأمانة تؤكد قدرة الله - عز وجل - في الخلق في أي وضع، وفي أي حال، أي سواء كان داخل الرحم أو خارجه، فما الرحم إلا مستقر هياها لله للجنين لإتمام مرحلته الأخيرة في عالم الظلمة، استعداداً لميلاد عهد جديد في عالم النور، وما الطبيب المجري لعملية الإخصاب إلا مشرف فقط على إجراء تنظيم دقيق لهذا التخصيب<sup>(٤)</sup>.

وليس هذا العمل جائزاً على الإطلاق، وإنما بشروط هي:

(١) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ١٣٦.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٥٨-٥٩.

(٣) انظر: قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٥٩/٢.

(٤) انظر: القول المصيب في طفل الأنابيب ص ٧٤-٧٥.

## الشرط الأول: الحاجة الملحة

وذلك بأن يكون في الزوجة التي يراد استخلاص الببيضة منها لتلقح خارجياً مانع يمنع من اتصال الحيوان المنوي بالببيضة لأي سبب كان، كأن يكون في مبيضها، أو في قناتي فالوب انسداد، ولا يمكن معالجة ذلك الانسداد بعمليات أو عقاقير، أو تكون تلك الأعضاء قد استؤصلت تماماً لمرض فيها.

أمّا إذا كانت أعضاء المرأة سليمة، ويمكن أن تحمل عن طريق الاتصال الطبيعي، فإنه لا يجوز إجراء التلقيح الخارجي؛ لأن التلقيح عن طريق الاتصال الجسماني الطبيعي أضمن كثيراً وأقل ضرراً من التلقيح الخارجي؛ لذا فإن لم تكن الحاجة ملحة، فلا يجوز إجراء هذا التلقيح.

الشرط الثاني: أن يغلب على ظن الطبيب المعالج ألا ضرر من إجراء العملية

وينقسم الضرر إلى قسمين:

أ- ضرر يتعلق بالمرأة: فإذا علم الطبيب المعالج أن استخراج ببيضة من رحمها، ثم إعادة شتل هذه الببيضة بعد تلقيحها خارجياً في رحمها سيسبب لها أمراضاً ومضاعفات ومخاطر، أو ظن ذلك، فإن إجراء العملية غير جائز؛ لأنه لا يجوز إضرار إنسان محقق الوجود، كامل النمو وهو المرأة، لإيجاد إنسان نشك في إيجاده، أو في استمرار حياته.

ب- ضرر يتعلق بالطفل المراد تكوينه عن طريق الأنبوبة: فإذا غلب على ظن الطبيب أن هذا الطفل سيكون مشوهاً ممسوخاً، أو سيؤثر هذا العمل على عقلية أو نفسيته، أو شك في ذلك، فإنه لا يجوز له إجراء مثل هذه العملية؛ لأن الطب ما جاء ليزيد أصحاب العاهات، وإنما جاء ليخفف من عاهاتهم، فإذا انقلب الأمر وأصبح التلقيح الخارجي يزيد من ذوي العاهات منع هذا العمل.

الشرط الثالث: ألا يكون هناك مجال لاختلاط الأنساب: فإن كان فيه أي مجال لاختلاط الأنساب، وبأي حجة كانت، سواء كانت بحجة تكثير النسل، أو بحجة تحسينه، أو بحجة انتقاء الأجداد، فإن ذلك ممنوع شرعاً<sup>(١)</sup>.

الشرط الرابع: من حيث الطبيب الذي يقوم بإجراء التلقيح: فإنه ينبغي أن تقوم بإجراء التلقيح طبيبة مسلمة إن أمكن ذلك، وإن لم توجد مسلمة فتكون طبيبة غير مسلمة، وإلا فطبيب مسلم ثقة، وإن لم يوجد طبيب مسلم فطبيب غير مسلم ثقة، وسبب هذا الاشتراط كون المرأة عورة، فلا تتكشف المرأة على الرجال، فإذا انعدمت المرأة وانكشفت المرأة على الرجال، كان ذلك من قبيل تقدير الضرورات بقدرها، وحتى في أثناء هذه المعالجة لا بد أن يحضرها زوجها، أو رفقة مأمونة من بنات جنسها<sup>(٢)</sup>.

الشرط الخامس: أن يحدث الإخصاب خلال الحياة الزوجية للزوجين:

ولكن ما المقصود بالإخصاب في هذا المقام؟

من المعلوم أن التلقيح خارج الرحم يستلزم تدخلاً طبياً على مرحلتين:

المرحلة الأولى: عند إجراء عملية التلقيح؛ وذلك بالتقاء النطفة بالبيضة داخل أنبوب الاختبار.

والمرحلة الثانية: عند إعادة زرع البيضة الملقحة في رحم المرأة التي ترغب في الحمل.

ففي أي مرحلة يمكن القول بحدوث الإخصاب؟ هل بمجرد حدوث التلقيح في أنبوب الاختبار؟ أم بعد زرع البيضة الملقحة في رحم المرأة التي ترغب في الحمل؟.

(١) ثبوت النسب للدكتور ياسين الخطيب، ص: ٣١٢-٣١٣.

(٢) القول المصيب في أطفال الأنابيب، ص: ٧٧.

لا ريب في أهمية الإجابة عن هذا التساؤل السابق من الناحية العملية والشرعية، فالزوج قد يتوفى في الفترة ما بين إجراء عملية التلقيح في أنبوب الاختبار وزرع الببيضة الملقحة في الرحم.

فإذا قلنا: إن الإخصاب أو الحمل لا يتم إلا بعد زرع الببيضة الملقحة في رحم الزوجة، فإن وفاة الزوج قبل ذلك تعني انتهاء رابطة الزوجية قبل حدوث الحمل، ومن ثم يجب التوقف فوراً عن الاستمرار في إجراءات إتمام الحمل، فرابطة الزوجية قد انتهت بوفاة الزوج؛ ومن ثم فحدوث الحمل بعد ذلك يبدو أمراً مستحيلاً من الناحية الشرعية؛ إذ يشترط لحدوث الحمل أن تكون علاقة الزوجية قائمة.

والذي يظهر لي: أن الأقرب في هذه المسألة هو القول بتحقيق حدوث الحمل بمجرد إتمام عملية التلقيح؛ وذلك بالتحام النطفة الذكرية بالببيضة الأنثوية داخل أنبوب الاختبار.

وما عملية زرع الببيضة الملقحة إلا استمراراً للحمل، واستكمالاً لمدته، مع تغير الوفاء فقط، فالحمل لا يبدأ مع عملية الزرع، وإنما يبدأ بمجرد التقاء البذرتين معاً، فالأنبوب لا يتسع لنمو الجنين؛ ولذا يجب إعادته إلى رحم أمه؛ وذلك يكفي -والله أعلم- للقول بوجود علاقة الزوجية أن تتم عملية التلقيح في الأنبوب، والزوج ما زال على قيد الحياة، حتى لو توفي بعد ذلك، وقبل إجراء عملية الزرع، فالإخصاب قد تحقق في حياة الزوج؛ وذلك يكفي للقول بشرعية الحمل.

ويأخذ الطلاق حكم وفاة الزوج، فإذا كان من المتصور وفاة الزوج في الفترة ما بين حدوث التلقيح وزرع الببيضة الملقحة في رحم الزوجة، فمن المتصور أيضاً انتهاء الحياة الزوجية بالطلاق في هذه الفترة، ومن ثم فإن وقوع الطلاق في هذه الفترة لا يمنع من القول بتحقيق الحمل بين الزوجين، ويكون الطفل ابناً شرعياً لهما، فالطلاق لا يعني الرجوع في الحمل، لكنه يشترط لثبوت نسب الولد لأبيه بعد الوفاة أو الطلاق أن يولد خلال سنة (٢٦٥ يوماً) على القول الراجح من تاريخ الوفاة أو من تاريخ البينونة حسب الأحوال.

أمّا في حالة وفاة الزوجة، فإن الوضع مختلف؛ ذلك أن وفاة الزوجة بعد إجراء التلقيح في الأنبوب، وقبل زرع البويضة الملقحة في رحمها يعني استحالة استمرار الحمل وبذلك ينتهي الأمر عند هذا الحد<sup>(١)</sup>. ويكون وضعها هنا كوضع المرأة التي تتوفى وهي حامل، أمّا بالنسبة للبويضة الملقحة، فالأمر لا يخرج عن هذه الاحتمالات:

١- إما إعدامها بتركها لشأنها لتموت؛ وهذا هو التصور الطبيعي.

٢- أن يتبرع بها الزوج لإجراء التجارب والأبحاث عليها.

٣- وأمّا أن يفكر الزوج في استئجار رحم امرأة أخرى تتولى حمل البويضة، ووضع الطفل لينسب له ولزوجته المتوفاة<sup>(١)</sup>.

- وهذه الاحتمالات الثلاثة، سأتناولها بالتفصيل في مواضعها.

**الشرط السادس:** يتعين مراعاة الحيطة والحذر في عدم تغيير الأنابيب، أو خلط محتوياتها بملقحات أجنبية.

وذلك عن طريق فرض رقابة مشددة على القائمين على هذه العمليات، وقصر صلاحية القيام بمثل هذا النوع من التلقيح على جهة واحدة فقط تخضع لإشراف رسمي، ورقابة دورية من المسؤولين، ويجب وضع معايير دقيقة لانتقاء العناصر التي تصلح للعمل في هذا المجال<sup>(٢)</sup>.

**الحالة الثانية من الحالات الجائزة، وهي:** أخذ نطفة الزوج وبويضة الزوجة العقيم وتلقيحها في طبق، ثم إعادة اللقيحة إلى الزوجة الأخرى للرجل صاحب النطفة متبرعة بحمل الجنين خلال هذه المدة.

(١) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ١٤٢-١٤٥.

(٢) انظر: الفتوى الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت في ٢ أبريل سنة: ١٩٨٤، وكذلك الفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية المجلد التاسع ص: ٢٢١٣ وما بعدها.

وقد اختلف العلماء في هذه الحالة، على قولين:

**القول الأول:** القائل بالجواز، وهو: قول جمهور الفقهاء المحدثين، واختلف أصحاب هذا القول فيما بينهم، هل الأم صاحبة البيضة، أم الأم هي التي حملت وولدت؟ فقال بعضهم: إن الأم هي التي حملت وولدت.

واستدلوا بأدلة كثيرة، منها:

١- قوله تعالى: ﴿...إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ...﴾<sup>(١)</sup>. فنفى الله تعالى الأمومة عن التي لم تلد.

٢- وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ...﴾<sup>(٢)</sup>. والوالدة هي التي ولدت.

٣- وقوله تعالى: ﴿...حَمَلَتْهُ أُمُّهُ، وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ...﴾<sup>(٣)</sup>. فالتى تحمل وتضع هي الأم<sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم: إن الأم التي ينسب إليها الولد هي صاحبة البيضة، واستندوا في قولهم هذا على أساس أن العلم قد أثبت أن الجنين بعد زرعه في رحم المرأة المستعارة أو المؤجرة لا يستفيد منها غير الغذاء، فيكون إذن أشبه ما يكون بطفل تغذى من غير أمه<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** يرى عدم جواز هذه الحالة، لما يترتب عليها من مشكلات، أو على أقل تقدير الاشتباه بعلاقة هذا الطفل بصاحبة البيضة، وهذا رأي الشيخين:

(١) سورة المجادلة، الآية: ٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) سورة لقمان، الآية: ١٤.

(٤) راجع: طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي ص: ٥٦-٥٧.

(٥) انظر: الإنجاب الصناعي ص: ٥٢٢.

بدر المتولي عبد الباسط، وفضيلة الشيخ علي الطنطاوي<sup>(١)</sup>.

وسياتي الكلام مفصلاً عن نسب الجنين في هذه الحالة في أحكام النسب في الإنجاب الصناعي، وبيان القول الراجح<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: أولاً: الإنجاب في ضوء الإسلام ص: ٤٨٢-٤٩٠.

(٢) راجع: ص ٢٤٢ وما بعدها من هذا الكتاب.

## المطلب الثاني

### حكم الحالات غير الجائزة

أمّا حكم هذه الحالات الثلاث غير الجائزة السالفة الذكر<sup>(١)</sup> فجميعها التحريم قطعاً، لما في النصوص الشرعية من اعتبار نسب الولد لأبيه.

ويستدل الفقهاء على ذلك بأدلة، منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿... وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾<sup>(٢)</sup>.
  - ٢- وقوله تعالى في إبطال التبني: ﴿... أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ...﴾<sup>(٣)</sup>.
- وجه الدلالة من الآيتين:

في الآية الأولى: اعتبر الأب هو المولود له، فهو صاحب حق النسب الذي يدعى إليه الولد وينسب؛ ومن ثم فلا بد أن يكون هو صاحب النطفة، حتى يستحق عليه لفظ المولود له، فإن كانت النطفة من غيره، فلا مولود له، ولا ينسب إليه؛ وهذا هو المفهوم من الآية الكريمة.

وفي الآية الثانية: منعت الشريعة أن ينسب الولد إلى غير أبيه، حيث وردت الآية بصيغة الأمر، والأمر للوجوب، كما أنها دلّت على أن نسبة الولد لأبيه هو العدل المأخوذ من كلمة «أقسط عند الله».

والحكم الإلهي من هاتين الآيتين يقرر أن الولد لا ينسب إلا لأبيه، ولا ينسب إليه إلا إذا كان هو صاحب النطفة، وإن لم يكن كذلك، فلا يجوز أن ينسب إليه؛ بل إن نسبته إليه حرام، لمخالفته الحكم الصريح الوارد في الآيتين المتقدمتين.

(١) راجع: ص ١٢٤ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٥.

وأيضاً: إذا لم تكن البيضة المخصبة من الزوجة، فإن نسبة الولد إليها حرام أيضاً لمخالفة الحكم الصريح في الآية الثانية؛ لأن كلمة الأب الواردة في قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ...﴾<sup>(١)</sup>. تطلق على الأب والأم معاً، وإذا لم تكن البيضة من الزوجة لا تعد أمّاً، وإن زرعت البيضة المخصبة في رحمها؛ بل يعد رحمها مستودعاً لتنمو فيه البيضة المخصبة؛ وعندئذ كأن رحمها يعد من قبيل الرحم المعار للحمل، وإن أطلق عليها لفظ الأم، فقد أطلق عليها بلا حق مستحق<sup>(٢)</sup>.



(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥.

(٢) القول المصيب في طفل الأنابيب للدكتور محمد إسماعيل أبو الريش ص: ٧٧-٧٨.

## المبحث الرابع

### الحكم الشرعي في البييضات الملقحة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التكييف الشرعي للبييضات الملقحة.

المطلب الثاني: استعمالات البييضات الملقحة الزائدة، وحكم الإسلام فيها.

obekandl.com

## المطلب الأول

### التكييف الشرعي للبييضات الملقحة

يؤدي حدوث التلقيح خارج الرحم إلى بقاء البييضات الملقحة مدة زمنية معينة قبل زرعها في رحم المرأة الراغبة في الإنجاب، وهي المدة من تاريخ حدوث التلقيح إلى تمام عملية الزرع، وهنا يثور التساؤل عن الحكم الشرعي للحميل في هذه الفترة، هل يعامل نفس المعاملة المقدره شرعاً للجنين وهو في بطن أمه؟ وما هو مصير الحمل إذا لم تتم لسبب أو لآخر عملية زرعها في رحم الأم؟ وإذا كنا قد انتهينا فيما سبق إلى: أن للجنين حرمة وهو معصوم الدم منذ اليوم الأول للحمل، وأن الشرع قرر له بعض الأحكام التي تحقق حماية الجنين طوال فترة الحمل وهو في بطن أمه، وقبل ولادته، فهل تطبق ذات الأحكام على الحمل، حتى قبل زرعها في رحم أمه؟

إن المشكلة أن الإنجاب بواسطة التلقيح، وفي وسط مناسب (أنبوب) يقوم أساساً على إجراء عملية التلقيح ذاتها خارج الرحم؛ ومن ثم فإن عملية التلقيح تقتضي ضرورة سحب، أو شفط بيوضة من مبيض الزوجة التي ترغب في الإنجاب، ثم تلقح هذه البيوضة في الأنبوب بمني الزوج، حتى إذا ما تم الإخصاب وأخذت البيوضة الملقحة في النمو والانقسام أعيدت إلى تجويف الرحم، فإذا حدث العلق في جدار الرحم بإذن الله، نما الجنين بعد ذلك، كما يحدث تماماً في الحمل الطبيعي.

ومن المعروف علمياً: أن نسبة نجاح البييضات الملقحة السليمة في العلق في جدار الرحم تتناسب طردياً مع عدد البييضات الملقحة التي تم زرعها، فإذا تم زرع بيوضة ملقحة واحدة، كانت نسبة النجاح ١٥٪، وتزيد إلى ٢٣٪ عند زرع بيوضتين، ترتفع إلى ٣٠٪ إذا تم زرع ثلاث بييضات ملقحة. ولا تزيد نسبة العلق عن ذلك مهما زاد عدد البييضات المزروعة، لكن تزداد فرصة إنجاب التوائم، وما يحمل من مخاطر للأم، وللأجنة على حد سواء.

لكن الصعوبة أن المرأة لا تفرز عادة كل دورة شهرية سوى بيضة واحدة، وقد يستدعي الأمر كثرة التدخل الطبي لسحب بيضة كل شهر، خصوصاً أمام احتمال فشل عملية التلقيح لمرة؛ بل ولمرات متعددة، وللحصول على ثلاث بويضات ملقحة وسليمة لزرعها في رحم الزوجة، يجب أن نحصل على عدد أكبر، ربما ضعف هذا العدد من البويضات من مبيض المرأة.

ولذلك بدلاً من انتظار بيضة واحدة كل شهر، فقد لجأ الأطباء إلى ما يعرف بعملية الإباضة؛ وذلك بإعطاء المرأة هرمونات منشطة للمبيض يجعلها تفرز عدة بويضات في المرة الواحدة؛ وهكذا أمكن للأطباء تلقيح أكثر من بيضة لاستخدامها في عملية إعادة الزرع المتعدد، فإذا فشلت المحاولة الأولى، أمكن النجاح في محاولات أخرى.

فإذا شاءت إرادة الله - جلت قدرته - أن تتجح إحدى البويضات التي أعيد زرعها في العلق في جدار الرحم، فإن السؤال هنا حينئذ عن مصير بقية البويضات الأخرى التي تم تلقيحها تحسباً لتكرار عملية الزرع.

وأمام اتجاه الواقع إلى تلقيح كثير من البويضات، فقد توصل العلماء إلى تطوير عملية الحفظ، وأصبح من الممكن تجميد البويضات الملقحة الزائدة مدة زمنية طويلة دون أن تتأثر أو تضعف قابليتها للحياة<sup>(١)</sup>.

أمّا عن التكيف الشرعي للبويضات الملقحة، فسبق أن تعرضنا لموضوع بداية الحياة الإنسانية في الجنين، وبالرغم من اختلاف الفقهاء فيها كما رأينا إلا أنهم جميعاً متفقون على أن للجنين حرمة، وإنه منذ تكوينه كائن حي ونفس محترمة، يجب حمايتها من الاعتداء عليها منذ بداية الحمل، وإن للجنين حقوقاً كفلتها الشريعة الإسلامية، مثل حجز نصيبه في الميراث، وصحة الوصية له، والوقف عليه، ووجوب الغرة في الجناية عليه، وإن كان بينهم خلاف حول إيجابها في الجنين الذي لم يتخلق.

(١) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ١٥٤-١٥٧.

والسؤال هنا: هل تعتبر البيضة الملقحة قبل زرعها في رحم الزوجة جيناً أم لا؟ لم يتعرّض علماؤنا القدامى - عليهم رحمة الله - لحكم القتل، أو الإتيان لهذه اللقائح؛ لأنها من القضايا الحادثة، ولكنهم تعرّضوا لما هو مثلها من الأجنة، وهي الأجنة التي تتكون في رحم الأم في المراحل الأولى، فقد بين فقهاؤنا حكم الاعتداء عليها، واختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول:** ذهب الإمام مالك وجمهور أصحابه: إلى وجوب الغرة بالحمل مطلقاً، وإن كان دماً اجتمع<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثاني:** تجب الغرة بالحمل الذي تبين فيه خلق الإنسان، ولو كان خفياً؛ وهو مذهب الشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، وبعض الحنفية<sup>(٤)</sup>، وبعض المالكية<sup>(٥)</sup>.

**المذهب الثالث:** تجب الغرة بعد نفخ الروح، وبه قال فقهاء الحنفية<sup>(٦)</sup>، وهو الأجود عند ابن رشد<sup>(٧)</sup> من المالكية<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: شرح الزرقاني ١٨٢/٤، حاشية الدسوقي ٢٦٨/٤.

(٢) انظر: الأم للشافعي ١٠٧/٦، مغني المحتاج ١٠٤/٤.

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ٨٠٢/٧، كشف القناع ٢٣/٦.

(٤) انظر: البحر الرائق لابن نجيم ٣٨٩/٨.

(٥) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ٤١٦/٢.

(٦) انظر: حاشية ابن عابدين ٣٠٢/١، فتح القدير لابن الهمام ٣٠٧/١٠.

(٧) هو: أبو الوليد محمد بن أحمد بن أبي الوليد بن رشد، فقيه جليل من فقهاء المالكية. له تصانيف تفوق عن الستين، أبرزها: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، والكلبيات في الطب. ولد سنة: ٥٢٠ هـ، وتوفي سنة: ٥٩٥ هـ. انظر في ترجمته: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١٤٦/١.

(٨) انظر: بداية المجتهد ٤١٦/٢.

وبناءً على هذا التأصيل: اختلف العلماء المعاصرون في البيضة الملقحة قبل زرعها في رحم الزوجة، على رأيين:

الرأي الأول: يرى أن البيضة الملقحة قبل زرعها في الرحم تعتبر جنيناً، ويأخذ بالرأي الأول القائل بوجود الغرّة بالحمل مطلقاً، وإن كان دماً اجتمع، ويمكن الاستدلال له بما يأتي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها، فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرّة عبد أو وليدة<sup>(١)</sup>.

٢- عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرّة عبد أو وليدة، فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم ما لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل؟ مثل ذلك بطل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما هذا من إخوان الكهّان»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في: كتاب الديات / باب جنين المرأة / ٤ / ٢٧٥ برقم: ٦٩٠٤، واللفظ له، وأخرجه في:

كتاب الطب / باب الكهانة / ٤ / ٤٧ برقم: ٥٧٥٧، وأخرجه مسلم في: كتاب القسامة / باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ من عدة طرق. صحيح مسلم ٣ / ١٢٠٩-١٢١٠ برقم: ١٦٨١.

(٢) هو: سعيد بن المسيب بن حزن، القرشي المخزومي، روى عن أبي بكر مرسلأ، وعن عمر، وعثمان، وعلي، وسعد ابن أبي وقاص، وأبيه المسيب وآخرين، وعنه: ابنه محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، والزهري، وقتادة، وشريك، وآخرون، وعن ابن معين أنه مات سنة: ١٠٠هـ، وكانت ولادته كما قال: (ولدت لستين من خلافة عمر).

انظر في ترجمته: تهذيب التهذيب ٤ / ٨٤-٨٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في: كتاب الطب / باب الكهانة / ٤ / ٤٧ برقم: ٥٧٥٨، ومسلم في صحيحه في: كتاب

القسامة عن أبي هريرة / باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ ٢ / ١٢٩-١٣١٠.

## وجه الدلالة من الحديثين:

هذان الحديثان يدلان على أن الغرة واجبة فيمن سقط من البطن، وإن كان دمًا اجتمع.

٣- ومن المعقول تعزيز هذا القول باعتبار المنطق، فالقول بأن البيضة الملقحة في بطن الأم لها حرمتها من وقت التمام النطفة الذكرية بالبيضة المؤنثة؛ ومن ثم حدوث الإخصاب، يعني منطقيًا: أن هذه النطفة ذاتها يجب أن تكون لها الحرمة نفسها وهي خارج البطن (في الأنبوب)، فالحرمة إذا كانت تبدأ من وقت التلقيح فيستوي في ذلك أن تكون النطفة الأمشاج (الملقحة) داخل الرحم أو خارجه، ومكان النطفة الملقحة لا يجوز أن يؤثر على حكمها من حيث القول بالحرمة من عدمه<sup>(١)</sup>.

وقد أخذ بهذا الرأي الدكتور عبد السلام العبادي عضو مجمع الفقه الإسلامي في مكة المكرمة والدكتور عبد الله باسلامة أستاذ ورئيس قسم النساء والولادة في كلية الطب في جامعة الملك عبد العزيز.

الرأي الثاني: ذهبت الغالبية العظمى من الفقهاء المحدثين: إلى أن البيضة الملقحة في أنبوب الاختبار لا تأخذ حكم الجنين في بطن أمه، ولا تعد جنينًا بالمعنى الشرعي إلا من تاريخ إعادة زرعها في رحم الزوجة التي ترغب في الإنجاب<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بما يأتي:

١- أن الجنين هو المادة التي تتكوّن في الرحم من عنصري الحيوان المنوي والبيضة، وهذا ما يؤيده معنى كلمة (جنين) فإنها راجعة إلى الاستتار المتحقق بهذا المعنى،

(١) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: ثالثًا: الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ص: ٧٢٢.

(٢) المرجع السابق ص: ٧٢٥ وما بعدها، وقد ذهب إلى هذا الرأي: الشيخ محمد الفزالي، والشيخ عز الدين الخطيب، والشيخ بدر المتولي، وغيرهم كثير.

ومنه المجنون لاستتار عقله، والجان لاستتاره عن أنظار الناس، فالجنين إذن في أصل اللغة هو: المستكن في رحم أمه بين ظلمات ثلاث، قال الله تعالى: ﴿...يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ...﴾<sup>(١)</sup>.

وفي ذلك يقول الإمام القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن الكريم): «إن الجنين هو الولد ما دام في البطن»، لقوله تعالى: ﴿...وَإِذْ أَنْتُمْ رِجَالٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ...﴾<sup>(٢)(٣)</sup>.

ولهذا يمكن القول بناءً على ذلك: إن حرمة البيضة الملقحة مرتبطة بمكان وجودها، فقيمتها وحرمتها إنما تكون إذا كانت في الرحم؛ ولذلك سمي جنيناً، أمّا البيضة الملقحة خارج الرحم، فلا تعد بهذا المعنى جنيناً، فالجنين لا يكون إلا في بطن أمه<sup>(٤)</sup>.

٢- إن الحمل من الناحية العلمية: هو اندماج البيضة المخصبة في أنسجة الرحم، والاندماج هو علوق البيضة الملقحة في رحم الزوجة الراغبة في الحمل، أمّا قبل ذلك فليس هناك علمياً حمل؛ ومن ثم فلا مجال للكلام عن حرمة حمل لم يتحقق بعد<sup>(٥)</sup>.

### الترجيح

الراجح -والله أعلم- هو الرأي الثاني القائل: بأن البيضة الملقحة في الأنبوب، لا تأخذ حكم الجنين في بطن أمه، ويمكن مناقشة أدلة الرأي الأول: بأنها أدلة عامة نخصها بأن الجنين لا يطلق في اللغة العربية إلا بعد مرحلة المضغة، وبناءً عليه: فإن استعماله قبل هذه المرحلة من باب المجاز، باعتبار أنه مقدمة للجنين.

(١) سورة الزمر، الآية: ٦.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١١٠/٧.

(٤) انظر: الإنجاب الصناعي ص: ١٦٢.

(٥) انظر: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: المناقشات ١٩٨٥م، ص: ٣١٢.

قال الشافعي عن الجنين: «... أقل ما يكون به جنيناً أن يفارق المضغة والعلقة، حتى يتبين منه شيء من خلق آدمي إصبع أو ظفر أو عين، أو ما أشبه ذلك»<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن هذا ما انتهت إليه ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية في توصياتها: إن الوضع الأمثل في موضوع مصير البييضات الملقحة هو ألا يكون هناك فائض منها؛ وذلك بأن يستمر العلماء في أبحاثهم قصد الاحتفاظ بالبييضات غير الملقحة، مع إيجاد الأسلوب الذي يحفظ لها القدرة على التلقيح السوي فيما بعد.

وتوصي الندوة ألا يعرض العلماء للتلقيح إلا لعدد لا يسبب فائضاً، أمّا إذا حصل فائض فترى الأكثرية: أن البييضات الملقحة ليس لها حرمة شرعية من أي نوع، ولا احترام لها قبل أن تنغرس في جدار الرحم، وأنه لذلك لا يمتنع إعدامها بأي وسيلة.

ويرى بعض العلماء: أن هذه البييضة الملقحة هي أول أطوار الإنسان الذي كرمه الله تعالى وفيما بين إعدامها أو استعمالها في البحث العلمي، أو تركها لشأنها للموت الطبيعي، يبدو أن الاختيار الأخير أخفها حرمة؛ إذ ليس فيه عدوان إيجابي على الحياة<sup>(٢)</sup>.

### ثمرة الخلاف

على القول باعتبار البييضة الملقحة جنيناً يؤدي بالضرورة إلى الأحكام الآتية:

- ١- وجوب الغرة على من أتلّف بييضة ملقحة في أنبوب الاختبار.
- ٢- حجز نصيب البييضة الملقحة في الميراث إلى أن يتقرّر مصيرها، فالرجل إذا توفّي عن زوجة حامل، ولو في الأيام الأولى من الحمل، فلا يجوز التصرف في تركته قبل حجز نصيب الجنين، ويحجز له أو في النصيبين باعتباره ذكراً، ومن ثم يجب تطبيق هذا الحكم على البييضة الملقحة في الأنبوب، إذا اعتبرناها جنيناً.

(١) كتاب الأم ١٤٢/٥.

(٢) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ١٩٨٧م، ص: ٧٥٧.

٣- تصح الوصية للبيضة الملقحة على اعتبارها جنيناً، ويصح الوقف لها كذلك.

٤- لا يجوز إجراء الأبحاث والتجارب العلمية على البيضة الملقحة إذا اعتبرناها جنيناً فإن لها حرمة الجنين.

ومن لم يعد البيضة الملقحة جنيناً، لم يرتب عليها أيّاً من الأحكام السابقة، فلا تجب الفرّة على من أتلّفها، ولا يحجز لها نصيب في الميراث، ولا تصح الوصية لها ولا الوقف، ويجوز إجراء التجارب والأبحاث العلمية عليها؛ لكونها لا حرمة لها.



## المطلب الثاني

### استعمالات البييضات الملقحة الزائدة

#### وحكم الإسلام فيها

ويشتمل هذا المطلب على ثلاثة أفرع:

أ- الفرع الأول: في تجميد الأجنة.

ب- الفرع الثاني: في إجراء التجارب والأبحاث عليها.

ج- الفرع الثالث: في بنوك الأجنة.

#### تقديم

رأينا فيما سبق<sup>(١)</sup> أن تلقيح أكثر من بيضة لزيادة فرص نجاح الحمل قد يؤدي إلى بقاء بعض البييضات الملقحة دون حاجة إليها، ولا ريب أن في إعدام هذه البييضات والتخلص منها، هو الحل الذي يقفز إلى الذهن في الوهلة الأولى، لكنه ليس حلاً وحيداً، فهناك زرعها في رحم امرأة أخرى ترغب في الحمل، أو التبرع بها لإجراء التجارب عليها، أو تركها لشأنها حتى تموت.

والواجب هو اختيار أحد هذه الحلول بسرعة، خلال مدة قصيرة قبل أن تفسد هذه البييضات الملقحة، ولكنه يمكن الآن تأجيل القرار النهائي في شأن هذه البييضات الملقحة الزائدة مدة قد تطول؛ وذلك عن طريق الاحتفاظ بهذه البييضات بعد تجميدها، وهو حل مؤقت لمصير هذه البييضات الملقحة، يعطي الفرصة للتفكير باتخاذ القرار المناسب.

ولذلك أرى أن تعرض ابتداءً للتجميد، ثم لبقية الحلول الممكنة الأخرى.

(١) راجع: ص ١٤٢ وما بعدها من هذا الكتاب.

## الفرع الأول: تجميد الأجنة

بما أن مراكز التلقيح الاصطناعي الخارجي في معظمها، إن لم نقل كلها تقوم بإعطاء المرأة العقاقير المنشطة التي تسبب إفراز عدد من البويضات عقار الكلوميدي  $enihpimolC$ ، والهرمون المنمي للغدة التناسلية، فإن الطبيب قد يحصل على عدد وفير من البويضات، ويؤدي الحصول على عدد وفير من البويضات إلى وجوب فائض منها، وقد حاول العلماء تبريد وتجميد هذه البويضات غير الملقحة والاحتفاظ بها فيما يسمى ببنك الأجنة، وقد بدأت هذه المحاولة سنة ١٩٧٦م.

وهناك أسباب تدعو الأطباء إلى تجميد الأجنة، وهي:

١- بما أن الأطباء في مراكز التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنبوب) ينبهون المبيض لإفراز عدد وفير من البويضات، فإن الأطباء يحصلون في العادة على عدد وفير من البويضات من كل امرأة، ويقوم الطبيب بتلقيح هذه البويضات وتتميتها. وبما أن نسبة النجاح في التلقيح والنتيجة قد تجاوزت ٨٠٪ لكل منهما، فإن ذلك يؤدي إلى وجود عدد وفير من الأجنة التي وصلت إلى مرحلة ٤ أو ٨ خلايا.

وعادة ما يقوم الطبيب بإعادة اثنين أو ثلاثة من هذه الأجنة إلى الرحم، حيث وجد أن زيادة الأجنة التي تشتل وتوضع في الرحم، يؤدي إلى زيادة نسبة نجاح الحمل، بحيث ترتفع النسبة من ١٠٪ في حالة وضع جنين واحد إلى ٣٠٪ في حالة وضع جنينين أو ثلاثة.

لذلك كله يفرض عدد من البويضات الملقحة النامية في كل المراكز، وأدى ذلك إلى الاحتفاظ بها وتبريدها وتجميدها.

٢- يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة إلى سهولة محاولة إعادة الحمل (طفل الأنبوب) إذا فشلت المحاولة الأولى.

٣- يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة إلى الابتعاد عن خطورة الحمل المتعدد، حيث كان الطبيب يعتمد إلى وضع جميع البويضات الملقحة في الرحم، ومن ثم يزيد من نسبة نجاح حمل طفل الأنابيب بأقل قدر من المخاطر على الأم والجنين.

٤- يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة إلى خفض تكاليف مشاريع التلقيح الاصطناعي الخارجي.

٥- يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة إلى عدم تعريض المرأة لمشكلات ومخاطر ومتاعب التنظيف، وسحب البويضات، والدخول في المستشفى، والتعطيل عن العمل... الخ.

٦- يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة ودراستها إلى معرفة كثير من الأمراض؛ وخاصة ما يتعلق منها بالوراثة والصبغيات، كما أنها تفتح الباب لطرق جديدة من العلاج<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من هذه الفوائد، فإن التجميد يثير بعض الصعوبات:

١- من الناحية العملية: فإن التجميد ما يزال في مرحلة التجارب، وإذا كان من الممكن الآن تجميد الأجنة، والاحتفاظ بها مدة طويلة، وبقيائها بعد إعادة الحياة إليها سليمة وصالحة للزرع، فإن الطب لم يستطع أن يحدّد على وجه الدقة الآثار الجانبية التي يمكن أن تنعكس على الطفل في المدى القريب والبعيد؛ نتيجة لتجميد البويضة الملقحة.

وإذا كانت النتائج معروفة بالنسبة للحيوان، فليس من المؤكد أن تكون هي ذات النتائج بالنسبة للإنسان<sup>(٢)</sup>.

٢- من الناحية الزمنية: فإن التجميد يجب أن يكون مدة محدّدة، والاحتفاظ بالبويضات الملقحة عن طريق تجميدها، لا يجوز أن يكون غير محدود، وإذا كان التجميد من حيث المبدأ جائزاً، إلا أنه يجب التقيد ببعض القيود، ومن هذه القيود التقيد الزمني؛ فلا بد أن يكون الزمن محدّداً، وفي نطاق مشروع حالي للإنجاب، وليس في نطاق برنامج غير محدّد، وإذا تمت عملية الزرع بنجاح وأدّت إلى ميلاد

(١) راجع: أخلاقيات التلقيح الاصطناعي، للدكتور محمد علي البار، ص: ١٠٠-١٠٢.

(٢) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ١٧٤.

طفل، فإنه لا يجوز الاحتفاظ بما تبقى من بويضات ملقحة مدّة طويلة؛ بل يجب ألا تتعدّى المدة سنتين، حتى لا يتعرض المولود لبعض الآثار السلبية التي قد يثبتها الطب؛ نتيجة لتجميد البويضة الملقحة.

وعلى أي حال: فإن عملية التجميد يجب أن توقف فوراً، وتُعدم البويضات الملقحة إذا توفى الزوجان بعد تلقيح البويضة، وقبل إجراء عملية الزرع<sup>(١)</sup>.

وقد يثور هنا سؤال عن الحل الأمثل في مثل هذه الحالة، هل يجب إعدام البويضات الملقحة والتخلص منها؟ أم يمكن استعمالها لأغراض البحوث والتجارب؟ أم يمكن التبرع بها لزوجين آخرين يعانيان من العقم، ولديهما الرغبة في الإنجاب؟

يجب أن تستبعد ابتداءً الحل الأخير، وهو أن يتبنّاها زوجان آخران، فالعقد أو التنازل باطل بطلاناً مطلقاً لعدم مشروعية السبب، كما أن الأمر يتعلق بمسألة التبني، والتبني محرّم شرعاً؛ لأنه يؤدي إلى إلحاق ولد ناشئ عن ماء أبيه إلى رجل آخر، ويجعله في عداد أسرته زوراً وبهتاناً.

وفي تحريم التبني صيانة لحقوق الأولاد، ومحافظة عليهم من الضياع، وابتعاد بالناس عن تزييف الحقائق<sup>(٢)</sup>.

أمّا إمكانية استخدام البويضة في أغراض علمية، كالأبحاث والتجارب، فسيأتي في الفرع الثاني.

أمّا إعدام البويضات الملقحة والتخلص منها بإتلافها، فمن المسلم به أن البويضة الملقحة كانت ستموت بموت الأم، لو أنها كانت داخل الرحم، كما هو الحال في الإنجاب الطبيعي، فوجود البويضة الملقحة خارج الرحم كان لضرورة علاجية، فيجب أن تأخذ حكم

(١) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ١٧٥-١٧٧.

(٢) حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية للدكتور بدران أبو العنين بدران، ص: ٤٢.

البيوضة الناتجة عن التلقيح الطبيعي، إلا ما يتعارض بالضرورة مع طبيعتها، ومن ثم فإن موت الزوجة يعني حتماً موت البويضة الملقحة؛ وذلك بإتلافها والتخلص منها<sup>(١)</sup>.

٣- من الناحية الشرعية: إن الصعوبة الحقيقية تكمن في نظري في أثر عدول الزوجين عن عملية زرع البيوضة في رحم الزوجة، والمفترض أن كلاً من الزوجين قد أعطى موافقته على الإنجاب الصناعي عن طريق الإخصاب في أنبوب، وتم بالفعل الحصول على بيوضة من كل منهما، ثم أجريت عملية التلقيح، لكن قبل إعادة زرع البيوضة في رحم الزوجة، عدل أحد الزوجين، أو كلاهما لسبب أو لآخر عن عملية الزرع نهائياً.

فما هو حينئذ أثر هذا العدول على البيوضة الملقحة ذاتها؟ وهل يجب الاستمرار في عملية الزرع، بالرغم من عدم موافقة أحد الطرفين؟ أم يجب إتلاف البيوضة والتخلص منها؟.

عرفنا في التلقيح الداخلي: أن رضا الزوجين يُعد شرطاً جوهرياً لإجراء عملية التلقيح الصناعي قياساً على العزل، فإن رفض أحد الزوجين أو كليهما عملية التلقيح؛ أدى ذلك إلى استحالة إجرائها، وإن كان يبدو بعيداً رفض أحد الزوجين أو كليهما لذلك<sup>(٢)</sup>.

فالحكم هنا كذلك إذا رفض أحد الزوجين أو كليهما إجراء عملية الزرع في الرحم، فيجب التوقف فوراً، لكن ما هو مصير البيوضات الملقحة؟ أهو الإعدام؟ أم ماذا؟!. اختلف الفقهاء المحدثون بشأن هذه القضية، على رأيين:

الرأي الأول: يرى أن البيوضة الملقحة قبل زرعها في الرحم تُعد جنيناً، ومن ثم ينطبق عليها أحكام الإجهاض؛ لأن وجود البيوضة خارج الرحم لا يعني أنها لا تخضع لقواعد الإنجاب الطبيعي ذاتها، فإن حكم الإجهاض يختلف في نظر كثير من الفقهاء بحسب مراحل نمو وتطور الجنين، وتنقسم هذه المراحل إلى ثلاث:

(١) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ١٧٨، ١٧٩.

(٢) راجع: ص ١٠٦، وما بعدها من هذا الكتاب.

أ- مرحلة ما قبل التخلق، وهي ما قبل اليوم الأربعين.

ب- مرحلة ما بعد التخلق، وقبل نفخ الروح، وهي الفترة من اليوم الأربعين، إلى ما قبل اليوم المئة والعشرين.

ج- مرحلة نفخ الروح، أي: بعد بلوغ الجنين أربعة أشهر<sup>(١)</sup>.

وسأقتصر هنا: على بيان حكم الإجهاض في المرحلة الأولى فقط أي: مرحلة ما قبل التخلق إذ هي المرحلة التي تمر بها الببيضة الملقحة وقت عدول الزوجين أو أحدهما عن قرار الإنجاب الصناعي.

وقد اختلف الفقهاء القدامى بشأن هذه المرحلة، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن الإجهاض في هذه المرحلة يُكره كراهة تنزيهية؛ وهو قول جمهور الشافعية<sup>(٢)</sup>، وقول للمالكية<sup>(٣)</sup>.

وإليك بعضاً من نصوصهم:

أولاً: المالكية: جاء في حاشية الدسوقي: وكذلك لا يجوز إخراج المنى المتكون في الرحم... وقيل: يكره إخراجُه قبل الأربعين<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: الشافعية: قال ابن حجر الهيتمي في كتابه تحفة المحتاج: اختلفوا في التسبب لإسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه، وهو: مئة وعشرون يوماً، والذي

(١) انظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/٢٦٦.

(٢) نهاية المحتاج للرملي ٨/٤٤٢، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ٨/٢٤١.

(٣) حاشية الدسوقي ٢/٢٦٧.

(٤) المرجع السابق.

يتوجه وفقاً لابن العماد<sup>(١)</sup> وغيره الحرمة. ولا يُشكل عليه جواز العزل، لوضوح الفرق بينهما بأن المنى حال نزوله محض جماد، لم يتهيأ للحياة بوجه، بخلافه بعد استقراره في الرحم، وأخذه بمبادئ التخلق، ويعرف ذلك بأمارات، وفي حديث مسلم: أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة<sup>(٢)</sup>.

وعموم كلامه الأول في هذا النص يوهم الدلالة على حرمة الإسقاط مطلقاً أي: منذ العلوق غير أنك إذا تأملت قوله بعد ذلك (بخلافه بعد استقراره في الرحم، وأخذه بمبادئ التخلق) عرفت أن كلامه صريح في أن الحرمة تبدأ من بداية الأخذ بالتخلق، أي: من بعد أربعين يوماً، أو اثنتين وأربعين يوماً، كما صرح هو بذلك مستنداً إلى حديث مسلم<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** الإجهاض مباح في هذه المرحلة، وهو قول معظم فقهاء الحنابلة<sup>(٤)</sup>، وبعض الحنفية<sup>(٥)</sup>.

وإليك بعضاً من نصوصهم:

**قال في الإنصاف:** (يجوز شرب دواء لإسقاط نطفة)<sup>(٦)</sup>.

(١) هو: الحسين بن علي بن العزيز محمد بن العماد الأصبهاني الدمشقي، ولد في محرّم سنة: ٦٥٧ هـ وهو أحد

فقهاء الشافعية، نسخ الروضة بخط يده، ودرس بالعمادية، وغيرها، توفي سنة: ٧٣٩ هـ.

انظر في ترجمته: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ١٥٠/٢.

(٢) تحفة المحتاج للهيتمي ٢٤١/٨.

(٣) انظر: حاشية الشرواني والعبادي على التحفة للهيتمي ٢٤١/٨.

(٤) انظر: منتهى الإيرادات لابن النجار ٢٨٦/١، وغاية المنتهى لمري بن يوسف الحنبلي ٨٧/١.

(٥) انظر: الاختيار لتعليل المختار ١٦٨/٤، حاشية ابن عابدين ٢٠٢/١.

(٦) انظر: الإنصاف للمرداوي ٢٨٦/١.

وجاء في كتاب الاختيار: (امرأة عالجت في إسقاط ولدها، لا تأثم ما لم يستبن شيء من خلقه)<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: تحريم الإجهاض مطلقاً في هذه المرحلة؛ وهو قول للحنفية<sup>(٢)</sup>، والمعتمد عند المالكية<sup>(٣)</sup>، وقول ابن العماد والغزالي من الشافعية<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup> وابن رجب<sup>(٦)</sup> وابن تيمية من الحنابلة<sup>(٧)</sup> والظاهرية<sup>(٨)</sup>.

واليك بعضاً من نصوصهم:

أولاً: الحنفية: جاء في حاشية ابن عابدين: (وفي كراهة الخانية<sup>(٩)</sup> ولا أقول بالحل؛ إذ لو كسر بيض الصيد ضمنه؛ لأنه أصل الصيد، فلما كان يؤاخذ بالجزاء، فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا، إذا أسقطت بغير عذر)<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: الاختيار لتعليل المختار ١٦٨/٤.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين ١٧٦/٣.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ٢٦٧/٢، القوانين الفقهية لابن جزي ص: ١٨٣ ١٨٤.

(٤) انظر: إحياء علوم الدين ٥١/٢، نهاية المحتاج ٤٤٢/٨.

(٥) هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزي، البغدادي، الحنبلي، جمع المصنفات الكبار والصفار نحواً من ثلاث مئة مصنف، وتفرّد بفن الوعظ. ومن مؤلفاته: الأذكياء وأخبارهم، والضعفاء والمتروكين، وزاد المسير في علم التفسير، توفي سنة: ٥٩٧ هـ.

انظر في ترجمته: البداية والنهاية لابن كثير ٢٨/١٣.

(٦) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، البغدادي، من علماء الحنابلة، قدم مع والده إلى دمشق، سنة: ٧٤٤ هـ، سمع وحدث وصنّف المصنفات، منها: شرح جامع الترمذي، والقواعد في الفقه الإسلامي، وغيرهما. توفي سنة: ٧٩٥ هـ.

انظر في ترجمته: مختصر طبقات الحنابلة ص: ٦٤.

(٧) انظر: كشف القناع ٢٢٠/١، جامع العلوم والحكم لابن رجب ١٥٧/١، فتاوى ابن تيمية ١٦٠/٣٤.

(٨) انظر: المحلى لابن حزم ٣٣/١١.

(٩) الخانية اسم كتاب، والكراهة اسم باب معروف من أبواب الفقه في المذهب الحنفي.

انظر: الاختيار في تعليل المختار ١٥٣/٤.

(١٠) حاشية ابن عابدين ١٧٦/٣.

ثانياً: المالكية: جاء في حاشية الدسوقي: (وكذلك لا يجوز إخراج المنى المتكوّن في الرحم، ولو قبل الأربعاء يوماً). وعلّق الدسوقي على قول: (ولو قبل الأربعاء) بقوله: (هذا هو المعتمد في المذهب)<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الشافعية: جاء في نهاية المحتاج: (وقد يقال: أمّا حالة نفخ الروح وما قبله، فلا يقال: إنه خلاف الأولى؛ بل محتمل للتنزيه والتحريم، ويقوى التحريم فيما قرب من زمن نفخ الروح؛ لأنه حريمه)<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: الحنابلة: جاء في كشف القناع: (ويجوز شرب دواء لإلقاء نطفة، وفي أحكام النساء لابن الجوزي: يحرم)<sup>(٣)</sup>.

وجاء في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: (إسقاط الحمل حرام بإجماع المسلمين، وهو من الوأد الذي قال الله فيه: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿أَبَىٰ ذَنْبٌ قُنِلَتْ﴾<sup>(٤)</sup>. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ...﴾<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

وبناءً على ذلك يمكن القول بجواز عدول الزوجين عن قرار الإنجاب الصناعي في ظل ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من إباحة الإجهاض قبل التخلق مطلقاً، أو مع الكراهة التنزيهية، فالعدول يؤدي إلى إتلاف البيضة الملقحة بإعدامها، وهو ما يعادل الإجهاض في الإنجاب الطبيعي، وهو جائز في هذه المرحلة.

(١) حاشية الدسوقي ٢٦٦/٢.

(٢) نهاية المحتاج ٤٤٢/٨.

(٣) كشف القناع ٢٢٠/١.

(٤) سورة التكويد، الآيتان: ٨-٩.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣١.

(٦) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦٠/٢٤.

أمَّا الرأي الذي يرى عدم جواز الإجهاض قبل مرحلة التخلق، فإن عدول الزوجين عن قرار الإنجاب الصناعي غير جائز؛ لما يؤدي إليه من إتلاف للبيضة الملقحة، وإتلاف في حكم الإجهاض وهو حرام.

**الرأي الثاني:** يرى أن إتلاف البيضة الملقحة قبل زرعها في الرحم، لا يعد إجهاضاً في الشريعة الإسلامية.

واستدلوا لرأيهم: بأن جريمة الإجهاض شرعاً يشترط فيها وجود حمل، حتى يمكن طرده وإخراجه بفعل الإجهاض، فالإجهاض يقع إذن باتخاذ وسائل صناعية تؤدي إلى إخراج الجنين وطرده قبل موعد ولادته الطبيعية؛ الأمر الذي يفترض بالضرورة وجود الجنين داخل بطن أمه قبل وقوع الإجهاض، والجنين لم يخرج قبل أوانه إلا نتيجة فعل الإجهاض ذاته، فالإجهاض من الجرائم المادية التي تقوم على نشاط يتمثل في أعمال وسائل صناعية، بحيث تؤدي إلى نتيجة معينة، لا وجود للجريمة التامة من دونها، وهي طرد ثمرة الحمل قبل موعد ولادته الطبيعية، ومن دون هذا فلا وجود شرعاً لجريمة الإجهاض؛ لأنها لا تقع إلا على امرأة حامل<sup>(١)</sup>.

ويترتب على هذا جواز عدول الزوجين عن قرار الإنجاب الصناعي بعد تجاوز مرحلة التلقيح خارج الرحم وقبل عملية الزرع، وهو إذ يؤدي إلى إتلاف البويضة، فإن الإتلاف لا يعد إجهاضاً كما رأينا، ومن ثم فلا إثم عليهما في العدول عن هذا القرار.



(١) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ٢٨٥.

## الفرع الثاني: إجراء التجارب والأبحاث على البويضات الملقحة

تتمى هذه الأجنة (اللقائح) المبكرة، وتدرس فيها عمليات الانقسام والتكاثر والوراثة، والأمراض الوراثية، والأمراض الناتجة عن خلل في الصبغيات، وقد قامت لجان متعددة في مختلف البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة، وأستراليا، لدراسة هذه النقطة العويصة، وقد سمحت لجنة (إرنك) في بريطانيا بإجراء التجارب على الأجنة الفائضة حتى اليوم الرابع عشر لنموها.

وكذلك وافقت اللجنة الأخلاقية في الولايات المتحدة المشكلة لهذا الغرض على استخدام الأجنة حتى اليوم الرابع عشر لنموها.

وقد تحدّد اليوم الرابع عشر باعتباره بداية لتكوّن الجهاز العصبي، حيث يظهر بهذا اليوم الشريط الأولي الذي يتكوّن منه الميزاب العصبي.

ورغم هذا كله فإن مجلس النواب البريطاني، والكونجرس، وغيرهما من الهيئات التشريعية لم توافق بعد على هذا التحديد، حيث يرى كثير من المعارضين أن الحياة الإنسانية لها حرمتها منذ تلقيح البويضة، ولا يمكن العبث بها من أجل ذلك، مهما كانت الأغراض الداعية إلى ذلك علمية، وتؤدي إلى فائدة في معرفة الأمراض ومعالجتها.

وبعد هذا التقديم، فلا بد أن نفرق في هذا الموضوع بين أمرين:

الأمر الأول: خلق بويضات ملقحة بهدف إجراء الأبحاث عليها، والفرض هنا: أن التلقيح خارج الرحم قد تم للحصول على بويضات ملقحة؛ وذلك لإجراء التجارب عليها.

والحكم الشرعي في هذا الأمر أو الفرض: هو عدم الجواز؛ وذلك لأمر:

١- أن التلقيح الصناعي قد حاد عن هدفه الأساس؛ وهو التغلب على آثار العقم والحد منها، وهو الهدف الذي يبرر مشروعية التلقيح ذاته<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ١٩١.

٢- قد ذكرنا فيما سبق<sup>(١)</sup> أن من شروط الإنجاب الصناعي الخارجي: الحاجة الملحة، وهنا لا نرى أن هناك حاجة سوى إجراء التجارب، وهذه حاجة غير ملحة.

٣- تحوّل تطور الحياة الإنسانية إلى مجرد مادة للبحث، وتحوّل الجنين ذاته إلى مجرد شيء قد يباع ويخترع، وهذا يتنافى مع قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾<sup>(٢)</sup>. ويتنافى أيضاً مع مبادئ الأخلاق والآداب العامة<sup>(٣)</sup>.

الأمر الثاني: البييضات الزائدة بعد نجاح عملية الزرع، فهذه البييضات الزائدة عن الحاجة، اختلف الفقهاء في شأن إجراء التجارب والأبحاث عليها، على رأيين: الرأي الأول: يرى حرمة إجراء التجارب عليها؛ لأن ذلك يعد نوعاً من الإتلاف والقضاء عليها، وهذا محرّم شرعاً، وإليك بعضاً من نصوصهم:

● يقول الدكتور عبد الله حسين باسلامة في بحثه «الاستفادة من الأجنة المجهضة والفائضة في زراعة الأعضاء وإجراء التجارب» ما يلي: (... وعلى ما أذكر لم تصدر فتوى شرعية فيما يختص بإجراء التجارب على الأجنة الإنسانية)<sup>(٤)</sup>.

ولكن بالنسبة لي: ليس في الأمر غموض كبير، فالإسلام قد كفل حرمة الأجنة منذ تعلقها بالرحم، ولا شك أن التجارب العلمية على الأجنة تعد نوعاً من التلف للأجنة أو القضاء عليها.. والجدير بالذكر أن المالكية والإمام الغزالي من الشافعية، وابن رجب الحنبلي يحرمون الاعتداء على الأجنة، حتى وهي نطفة، ويعدون هذه المرحلة أول مراتب الوجود.

(١) راجع: ص ١٣٢ من هذا الكتاب؟

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٧٠.

(٣) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ١٩٢.

(٤) بل قد صدرت فتوى عن الندوة الفقهية الطبية السادسة المنعقدة في الكويت في الفترة ما بين ٢٣-٢٦ أكتوبر سنة: ١٩٨٩ م. انظر: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية ص: ٦٤٨، كما صدرت فتوى عن مجمع الفقه الإسلامي بجدة عن ذات الموضوع، انظر: المصدر السابق، ص: ٦٥٨.

ومما تجدر الإشارة إليه: أنه لا توجد في الأديان الأخرى نصوص تدل أتباعها على حرمة الأجنة...، وبداية الحياة الإنسانية...، ومتى تحل الروح... إلخ.

إذن فإجراء التجارب على الأجنة الحية، أو الأنسجة التي بها حياة حيث إجراء التجارب على الأجنة الميتة، أو الأنسجة عديمة الحياة لا يفيد!! يعد نوعاً من الإلتفاف أو القضاء عليها، ومن ثم فهو اعتداء على حرمتها، والله من وراء القصد<sup>(١)</sup>.

● ويقول الدكتور عبد السلام العبادي عضو مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة في بحثه: «حكم الاستفادة من الأجنة المجهضة والزائدة عن الحاجة»، وبعد أن ساق نصوصاً للفقهاء، وأدلة من الكتاب والسنة، قال ما نصه: (... ولكن إذا وجدت هذه الأجنة الزائدة عن الحاجة لسبب أو لآخر، فيجب أن يكون طريقها ما خلقت له، وهو العلوق في رحم أمها، إذا فشلت عملية الزرع الأولى، وإذا نجحت فليتم زرع جديد في الوقت المناسب، ولكن لا يجوز إلتلافها، ولا الاستفادة منها، ما دام أنها ستكون إنساناً كاملاً ولو احتمالاً، فهذه الأجنة مستقبلة للحياة ومستعدة لها...»<sup>(٢)</sup>.

كما مال إلى رأيهما الشيخ محمد المختار السلامي مفتي تونس في بحثه: «زراعة خلايا الجهاز العصبي وخاصة المخ»<sup>(٣)</sup>.

وقد استدل هؤلاء بأدلتهم نفسها في اعتبار البيضة الملقحة قبل زرعها في رحم الزوجة جنيناً<sup>(٤)</sup>.

(١) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية، ص: ١٩١.

(٢) المصدر السابق، ص: ٣٨٩.

(٣) راجع: المصدر السابق ص: ١٠٩ وما بعدها.

(٤) راجع: ص ١١٧، ١١٨ من هذا الكتاب.

الرأي الثاني: يرى جواز إجراء التجارب والأبحاث على البييضات الملقحة الزائدة؛ لأنه لا حرمة لها.

ويحسن بنا قبل بيان الحكم الشرعي في هذه المسألة أن نؤصلها؛ وذلك ببيان حقيقة الجنين قبل نفخ الروح فيه؛ حيث إن هناك من العلماء من قال: إن البييضات الملقحة لها حرمة مثل النطفة، ثم نبين بعد ذلك مفاصد إجراء التجارب على البييضات الملقحة، ومصالح إجراء التجارب عليها، ثم نوازن بين المفاصد والمصالح، وبعد ذلك نبين نتيجة الموازنة، وصور البييضات الملقحة، والحكم الشرعي فيها، ثم أختتم الكلام ببيان شروط الانتفاع بالبييضات الملقحة الزائدة.

أولاً: بيان حقيقة الجنين قبل نفخ الروح فيه:

الجنين الذي بلغ أربعة أشهر من عمره ونفخت فيه الروح، يكون إنساناً عند جميع العلماء؛ لأن الروح هي أصل الحياة الإنسانية، ومصدر الإرادة والشعور والتفكير، وبتصالها بالجسد الجنيني، يصبح الجنين إنساناً، ويكون حياً بالحياة الإنسانية، ويظل كذلك ما دام جسده وروحه متحدين، فإن افترقا حل به الموت.

أمّا قبل نفخ الروح، فحقيقته في الإسلام كما يراها علماءؤه: أنه مخلوق أودع الله فيه نوعاً من الحياة بمجرد تكونه من ماء الرجل وماء المرأة، وجعل فيه قوى النمو والتطور البدني والاعتداء، ليصل إلى وضع جسماني يكون فيه صالحاً لنفخ الروح، وفي هذه الفترة لا يكون آدمياً، ولا يوصف بالإنسانية، ولا يكون فيه حياً بالحياة الإنسانية المتميزة عن جميع أنواع الحياة في هذا الوجود، وكذلك لا يوصف بأنه آدمي حي.

وإليك بعضاً من أقوال العلماء الصريحة في أن هذا الجنين في هذه المرحلة لا يُعد آدمياً، ولا حياً بالحياة الإنسانية:

يقول الإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» في تفسير قوله ﷺ:

«ينفخ فيه الروح»<sup>(١)</sup>: (إن النفخ سبب خلق الحياة الإنسانية في الجنين، وأن هذا يحدث بإحداث الله تعالى)<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن قدامة المقدسي بصدد كلامه عن أحكام السقط: (وأما قبل نفخ الروح، فلا يكون الجنين نسمة، فلا يُصلُّ عليه كالجماوات والدم)<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن قيم الجوزية:<sup>(٤)</sup> (إن للجنين حياتين، الأولى: كحياة النبات تكون معه قبل نفخ الروح وبعدها، ومن أثارها حركة النمو والاعتداء غير الإرادية، والثانية: حياة إنسانية وتحدث في الجنين بنفخ الروح فيه، ومن أثارها: الحس والحركة الإرادية)<sup>(٥)</sup>.

ويقول ابن عابدين في حاشيته: (إنما يباح للمرأة استئزال الجنين قبل نفخ الروح؛ لأنه ليس بآدمي)<sup>(٦)</sup>.

ويقول ابن رشد الحفيد: (واختلفوا من هذا الباب في الخلقة التي توجب الغرة... والأجود أن يعتبر نفخ الروح فيه، أعني: أن يكون تجب فيه الغرة، إذا علم أن الحياة كانت وجدت فيه...)<sup>(٧)</sup>.

هذه النصوص الفقهية التي ذكرناها لبعض علماء الإسلام؛ تدل على ارتباط الحياة الإنسانية بنفخ الروح، كذلك تدل بما لا يدع مجالاً للشك، على أن الجنين قبل

(١) سبق تخريجه، ص ٣٠ من هذا الكتاب.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/١٢.

(٣) المغني ٢/٣٩٨.

(٤) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب، الشهير بابن قيم الجوزية، ولد سنة: ٦٩١ هـ، ولازم الشيخ ابن تيمية، فكان أخص تلاميذه. ومن مصنفاته: زاد المعاد في هدي خير العباد، وتهذيب سنن أبي داود، وأعلام الموقعين، وغيرها. توفي سنة: ٧٥١ هـ.

انظر في ترجمته: مختصر طبقات الحنابلة، ص: ٦١.

(٥) التبيان في أقسام القرآن، ص: ٣٥١.

(٦) حاشية ابن عابدين ١/٣٠٢.

(٧) بداية المجتهد ٢/٤٥٠.

نفخ الروح لا يوصف بأنه إنسان حي ولا ميت؛ سواءً كانت فيه حياة الاغتذاء والنمو، أم زالت عنه<sup>(١)</sup>.

على أنه ينبغي لنا قبل بيان مفاصد ومصالح إجراء التجارب على الأجنة الفائضة التمييز بين حالتين، إحداهما: يكون فيها التصرف في الجنين قبل نفخ الروح فيه بأخذ جزء منه أو أجزاء، أو بإجراء التجارب عليه إفساداً له، وكذلك الحال بالنسبة للبيضة الملقحة الزائدة بإجراء التجارب عليها. والثانية: لا يُعد ذلك فيها إفساداً له.

**فأما الحالة الأولى:** فتكون عندما يقع ذلك التصرف على الجنين لو ترك على حاله الذي هو فيه لتخلق وتطور ليصل إلى الوضع الذي يصبح فيه صالحاً لنفخ الروح فيه، فإذا أسقط من بطن أمه لغرض أخذ جزء منه، أو لغرض التجارب الطبية، كان ذلك إفساداً له.

**أما الحالة الثانية:** فهي أن يكون الجنين الذي لم تنفخ فيه الروح في وضع لو ترك فيه لتوقف عن النمو والتطور، وفقد الحياة التي تسبب ذلك فيه، ويكون هذا عندما يكون الجنين خارج بطن الأم، ولا يمكن في الواقع أو الشرع أن يجعل في وضع يتمكن فيه من النمو والتطور، ليتأهل لنفخ الروح، ويقصد بعدم الإمكان في الواقع أن يكون أهل الصنعة عاجزين عن توفير الوضع الذي يجعل ذلك الجنين يواصل مسيرته التطويرية، كما لو سقط الجنين الذي لم تنفخ فيه الروح، وعجز الأطباء عن إعادته، وعن توفير الرحم الصناعي البديل، ففي هذه الحالة يُعد الجنين فاسداً حكماً، وإذا كان كذلك، فإن ما يقع عليه من أخذ بعض أجزائه، أو إجراء التجارب عليه لا يعد إفساداً له.

ويقصد بعدم الإمكان في الشرع ألا يسمح بوضع الجنين في الطرف الذي

(١) انظر: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية، بحث:

حقيقة الجنين وحكم الانتفاع به في زراعة الأعضاء والتجارب العلمية، للدكتور محمد نعيم ياسين ص: ٣١٩-

يمكنه من التطور، ويكون ذلك في اللقائح الزائدة عن الحاجة في مشاريع أطفال الأنابيب، إذا استحال من الناحية الواقعية غرسها في رحم الزوجة صاحبة البيضة، كما لو توفيت بعد تلقيح ببيضتها في المختبر بمني زوجها، أو خيف عليها الهلاك من الحمل ونحو ذلك، فلا يجوز شرعاً غرس تلك اللقائح في رحم امرأة أخرى، فإذا اجتمع مع ذلك عجز الطب عن تأمين الرحم الصناعي الذي يمكن أن توضع فيه اللقحة لتواصل تطورها اعتبرت أيضاً في حكم الفاسدة، ولا يعتبر التصرف فيها إفساداً لها، لما ذكرنا آنفاً<sup>(١)</sup>.

### صور البيضة الملقحة الزائدة، والحكم الشرعي فيها

للبيضة الملقحة الزائدة ثلاث صور:

**الأولى:** أن تكون البيضة الملقحة حية أي: الأنسجة التي بها فيها حياة ويمكن في الواقع والشرع غرسها في رحم المرأة صاحبة البيضة.

**الثانية:** أن تكون البيضة الملقحة الزائدة حية، ويمنع تطورها مانع واقعي أو شرعي.

**الثالثة:** أن تكون البيضة الملقحة الزائدة عديمة الحياة، فقدت ما أودع فيها من قوى النمو والتطور؛ سواء كانت في البطن أو خارجه.

وقبل بيان الحكم الشرعي في هذه الصور الثلاث، لا بد من بيان مفسد إجراء التجارب في هذه البيضات الملقحة، ومصالح تلك التجارب عليها.

### مفسد تلك التجارب

١- المفسدة الأولى المتبادرة من استخدام البيضات الملقحة الزائدة في التجارب هي مفسدة إتلافها والقضاء عليها، بمعنى أن ذلك يمنع من تمام إعدادها لتكون مركباً صالحاً للروح.

(١) راجع: أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة للدكتور محمد نعيم ياسين، ص: ٩٩.

٢- هي المساس بكرامة الأدمي؛ ذلك أن تلك التجارب يمكن أن تتخذ ذريعة للمتاجرة بالبييضات الملقحة، واستعمالها لأغراض لا تليق بالإنسان، وجعل هذه البييضات التي هي في الأصل محترمة، محلاً للتجارب والأبحاث، وفي ذلك أيضاً إهانة لكرامة الإنسان.

### مصالح تلك التجارب

يذكر الأطباء مصالح كثيرة تترتب على إجراء التجارب على البييضات الملقحة، منها:

١- معالجة بعض أنواع الأمراض العصبية الخطيرة، وبعض أمراض المناعة وبعض الأنواع من مرض السكري، وبعض أنواع العقم عند الرجال، وبعض أنواع الحروق.

٢- الوقاية من الإجهاض التلقائي، ومن بعض العيوب والأمراض الوراثية.

٣- استخراج أنواع من العقاقير والأدوية واللقاحات المفيدة في العلاج والوقاية<sup>(١)</sup>.

٤- دراسة التشوهات الخلقية الناجمة عن العوامل البيئية، مثل: الإصابة ببعض الأمراض أو التعرض للأشعة السينية، أو المواد الكيميائية السامة، أو عوامل أخرى كثيرة لا نعلمها، والبحث في البييضات المخصبة قد يؤدي إلى معرفة هذه العوامل الكثيرة المجهولة لتنصح الحامل، أو التي في نيتها الحمل بالابتعاد عنها.

٥- أن نسبة النجاح في تقنية الإخصاب خارج الجسم ما زالت متدنية، وهي حوالي ١٥٪ فقط من عدد المرضى تحت العلاج في معظم المراكز، وإذا أردنا رفع هذه النسبة، فلا بد من إجراء البحث العلمي، وعلى وجه الخصوص للتركيز على معرفة سبب فشل البييضات المخصبة لإعادة داخل الرحم في العلوق، ونسبة النجاح عالية في الخطوات

(١) انظر: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية، ص: ٣٤٠-٣٤١.

السابقة، ويقصد بها تحفيز المبيض على التبييض، ثم شطف البييضات وإخصابها، كما أن الأطباء يسعون لدراسة طرق حفظ البييضات أو البييضات المخصبة، حتى يستفاد منها في دورات طمثية قادمة، وهذا يتم بواسطة التجميد، ويودون أن يجروا البحوث اللازمة، ليطمئنوا على أن هذه الفترة الطويلة من التجميد والتدفئة لم تحدث خللاً في هذه البييضات، ربما يؤدي إلى تشوهات خلقية بعد إخصابها<sup>(١)</sup>.

وهناك مجالات أخرى متعددة يمكن الاستفادة فيها من إجراء البحث على البييضات المخصبة الزائدة عن الحاجة، كمجالات تحديد النسل، وطرق منع العلق، ودراسات حالات الحمل المتعدد، وطرق انقسام البييضات الملقحة التي ينتج منها الحمل التوأم المطابق، وغيرها.

#### الموازنة بين المفاسد والمصالح في مسألة إجراء التجارب على البييضات الملقحة

تقتضي عملية الموازنة بين مفاسد تصرف ما ومصالحه، نصب ميزان له كفتان يوضع في إحدى كفتيه ما يراد وزنه من مفاسد أو مصالح، ويوضع في الكفة الأخرى المعايير التي توزن بها تلك المفاسد والمصالح، ثم يقارن بين النتائج ليعرف أيها أعظم أثراً على الإنسان، ثم يحكم بعد ذلك على التصرف بالنظر إلى نتائج المقارنة، فليبدأ بتحديد المعايير التي يوزن بها.

هناك معياران يتخذهما أهل العلم والاجتهاد لمعرفة قيم المصالح والمفاسد: معيار نوعي؛ وهو الأهم، ومعيار كمي.

فأمّا الأول: فهو تحديد نوع المقصد الشرعي الذي تتعلق به المفسدة أو المصلحة، وهل هو ضروري أم حاجي أم تحسيني.

(١) المرجع السابق، ص: ١٩٦، ١٩٨.

وأما الثاني: فهو تحديد كمية المتضررين من الناس من جراء وقوع المفسدة أو ترك المصلحة، وكمية المنتفعين من جراء دفع الأولى وتحقيق الأخرى؛ وذلك بالنظر إلى عدد الناس المتضررين والمنتفعين، إن كان محصوراً أو غير محصور.

المعيار الأول: يرى علماء الشريعة أن أحكامها ترجع إلى تحقيق مقاصد الشارع في الخلق وحمائتها، وإن هذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ضرورية، والثاني: أن تكون حاجية، والثالث: أن تكون تحسينية<sup>(١)</sup>.

فالضرورية معناها: أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة؛ بل على فساد وتهارج وفوات حياة.

وفي الآخرة: فوات النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين، ومجموع الضروريات خمسة، هي: حفظ الدين، والنفوس، والنسل، والمال، والعقل.

وأما الحاجيات فمعناها: أنها مفتقر إليها من حيث التوسعة، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراعى، دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة، كإباحة الصيد، والتمتع بالطيبات مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً ومركباً، وما أشبه ذلك.

أما التحسينيات: فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق<sup>(٢)</sup>.

وبالنظر في الأساس الذي بنى عليه العلماء ذلك التقسيم؛ يتبين أنه مقدار الحرج الذي يقع على الإنسان بسبب فقد المصلحة، أو وقوع المفسدة، فما فوت الحياة أو

(١) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية بحث حقيقة الجنين وحكم الانتفاع به في زراعة الأعضاء والتجارب البشرية للدكتور محمد نعيم ياسين، ص: ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) الموافقات للشاطبي ١١٨/٢.

أفسد نظامها، كان متعلقاً برتبة الضروريات، وما أدى إلى حرج أقل من ذلك أو مشقة لاحقة، كان متعلقاً برتبة الحاجيات، وما لا يترتب عليه حرج، وإنما فوّت على المكلف وضعاً أحسن، كان متعلقاً برتبة التحسينات.

**المعيار الثاني:** يقوم هذا المعيار على أساس النظر إلى عدد الناس المتضررين من تلك المصلحة أو وقوع المفسدة، وقد قرّر العلماء أن ما كان من المصالح والمفاسد أعم وأشمل، كان أولى بالاعتبار طلباً أو دفعاً، كما قرروا أن الحاجة إذا عمّت صارت في منزلة الضرورة.

وبعد تحديد هذه المعايير التي توزن بها المصالح والمفاسد، نشرع في وزنها في ضوء ما سبق.

**وزن المفاسد:** أعظم مفسدة تذكر لاستخدام الأجنة الملقحة الزائدة في التجارب والأبحاث العلمية هي مفسدة إتلافها والقضاء عليها، فما قيمتها إذا وضعناها في الميزان في ضوء المعيارين السابقين؟

وفي الجواب عن هذا: لا بد أن نشير أولاً إلى ما دلّ عليه الشرع، واتفق عليه علماء الشريعة من أن إتلاف الجنين قبل نفخ الروح فيه، لا ينطوي على إزهاق روح، ولا إفساد جزء من جسد تستخدمه روح آدمية؛ لأن الجنين في هذه المرحلة لا روح فيه، ولا يُعدّ آدمياً، فهذا العمل إذن ليس قتلًا لآدمي، ولا إيذاء لآدمي في ذاته، وفي البييضات الملقحة الزائدة من باب أولى، ومن هذه الجهة لا يُعدّ تقويتاً لحياة إنسانية، ولا يترتب عليه حرج غير محتمل، ولا يجعل حياة الأم أو الأب فاسدة أو مختلة؛ نظراً لأن هذا الأمر يكون برضاهما، ولا يسمح به إلا بهذا الشرط، كما سيأتي في الشروط، وإذنهما هنا من أهم الأمور في تحديد قيمة هذه المفسدة؛ لأن الحاجة إلى الولد نسبية، وتختلف قيمتها باختلاف الناس، وباختلاف شوقهم ورجبتهم في تحقيقها، ويتدخل في تحديدها ظروف الزوجين كليهما، وقد لا تكون لهما حاجة في الولد لكثرة أولادهما، أو لأسباب

أخرى، وإنما يعبر عن هذه الحاجة الرغبة المشتركة بين الطرفين، فإذا أذنا بإجراء التجارب والأبحاث على البييضات الملقحة من أجل تحقيق مصلحة صحية لشخص آخر، أو للناس عامة؛ دل ذلك على أن حاجتهما إلى الولد ضعيفة أو منعدمة.

ومما تقدّم يتبين أن إتلاف البييضات الملقحة الزائدة إذا كان بإذن أبويه، ليس فيه تفويت لمصلحة ضرورية ولا حاجة تخص البييضة الملقحة أو والديها.

وأما مفسدة فتح الباب أمام الاستغلال، وإساءة التصرف في الأجنة الفائضة، فهذا أمر لا ينشأ عن ذات التصرف محل البحث، وإنما عن الانحراف في ممارسته، وكل مباح يمكن أن يساء استعماله، فلا يكون ذلك سبباً في التحريم، وإنما يكون حافزاً على أخذ الاحتياطات العلمية عند التنفيذ، فإن أحداً لا يستطيع أن يزعم أن الأعمال الطبية، وهي أعمال موضوعها الجسد الإنساني كلها محرمة، مع أنها في معظمها يمكن أن يساء استعمالها، فالنساء يلدن في المستشفيات، والاحتمال قائم في اختلاط المواليد، والمرأة تمرض وتحتاج إلى العملية الجراحية، والاحتمال قائم في استغلالها، وأخذ بييضاتها وهي تحت التخدير لا تدري شيئاً، والحيوانات المنوية تؤخذ من الرجال، لإجراء الفحص عليها في كثير من الحالات المرضية، مع قيام الاحتمال باستعمالها في أغراض محرمة، ولا يكاد عمل من أعمال الأطباء الذي يكون محله الآدمي، إلا ويدخله احتمال الاستغلال، وإساءة التصرف، ولا أحد يقول بتحريم العلاج، وإجراء العمليات الجراحية، ونحو ذلك.

والمخرج في ذلك كله: هو تقييد المباحات التي تحتمل الاستغلال، والاحتياط لها في الواقع بالقيود التنفيذية، والمراقبة الفاعلة، ومنع التعسف في ممارستها بالتشريعات الدقيقة الجامعة المانعة، وإلا فإن هذا يدخل كل باب، ويؤول إلى التضيق على العباد.

ولو أن عمليات أخذ الأعضاء وزرعها، والاختبارات التي يكون محلها الجنين وأجزاء الإنسان، والبييضات الملقحة الزائدة، لو أن ذلك ضبط من حيث المراكز التي تقوم به، ومنع من ممارسته في غير هذه المراكز، وخصص لها من أجهزة الرقابة المكونة من أهل الشرع وأهل الاختصاص، وكان ذلك على مستوى مقبول من الجدية والشمول، لما وقعت تلك المفسد الناشئة عن الاستغلال وإساءة الاستعمال، كذلك يغلب على الظن أن تحريم مثل تلك التصرفات لن يحول دون تلك الممارسات الخاطئة.

وخلاصة الرأي في قيمة ما ذكر من مفسد: إجراء التجارب والأبحاث على البييضات الملقحة أن شيئاً منها لا يعدو مرتبة التحسينيات، وأن بعضها موهوم أو مبالغ فيه.

تلك هي قيمة المفسد بحسب المعيار الأول، وأما بحسب المعيار الثاني، فإن الضرر في المفسدة الأولى وهي إتلاف البييضات الزائدة، وتقويت فرصة تكوّن الولد إنما يقع على الأبوين، والمفروض أنهما أذنا بذلك.

وأما مفسدة الإساءة إلى كرامة الأدمي باستغلال البييضات الملقحة في ممارسات غير مشروعة، فإن ذلك لا ينشأ عن التصرف ذاته كما سبق بيانه<sup>(١)</sup> وأنه يمكن الاحتياط لها وسد بابها، أو التخفيف منها.

وزن المصالح: المصالح التي يذكرها الأطباء لاستخدام البييضات الملقحة في الأبحاث والتجارب العلمية، والتي سبق الإشارة إليها، يقع بعضها في رتبة الضرورات، وبعضها في رتبة الحاجيات، وبعضها في رتبة التحسينيات، وبعضها أقل من ذلك، ويقع في مرتبة الزينة أو مرتبة الفضول.

(١) في ص ١٤٣ من هذا الكتاب.

ومثال الأولى: ما يذكرونه من علاج بعض الأمراض المستعصية الخطيرة، كبعض الأمراض العصبية العويصة، مثل: مرض الشلل الرعاشي، ومرض الخرف المبكر، ومرض رقص هنتختون<sup>(١)</sup>، فإن هذه الأمراض تسبب لأصحابها حرجاً عظيماً، وتفسد عليهم حياتهم، وإن لم تفوتها بالكلية.

وكذلك فإننا نظن أن ما يذكره الأطباء من أنواع المعارف التي يحصلون عليها من إجراء التجارب على البييضات الملقحة الزائدة، وتكون سبباً في الوقاية من بعض الأمراض والعيوب التي تنفص على الإنسان حياته.

تلك المعارف لا تقل عن مرتبة الحاجيات، وقد تنزل منزلة الضروريات، بحسب اتصافها بصفة الشمول، وعموم نفعها على جنس الإنسان، ومثال ذلك: ما يذكرونه من تحصيل المعارف المؤدية إلى الوقاية من الإجهاض التلقائي، وبعض المعارف التي توصل إلى طرق لتعجيل اكتشاف الأمراض الوراثية، والتشوهات الخلقية الخطيرة، فتمكن الأطباء من معرفة وجودها في الجنين قبل نفخ الروح فيه، فإن تلك الآفات شديدة الخطورة، وتتسبب في موت المولود بعد ولادته بأيام أو أشهر، وإن عاش معها أكثر من ذلك، عاش حياة متخلفة سقيمة، وتشخيص حالاتها في الوقت الراهن لا يمكن أن يتم إلا بعد الأسبوع السادس عشر كما يقول أهل الاختصاص أي: بعد نفخ الروح، أو قبله بقليل، فإن الآفات المذكورة تفوت على قطاع كبير غير محصور من البشر حاجات كبيرة، وتسبب لهم حرجاً شديداً وإنقاذهم منها، تلبية لتلك الحاجات، ودفعاً لذلك الحرج.

وكذلك يمكن أن يقال فيما ذكره الأطباء من تحصيل بعض العقاقير واللقاحات والمضادات المفيدة في العلاج والوقاية من أمراض تنتشر بين الناس، ولا ترجى الوقاية منها بغير ذلك.

نعم يذكر بعض الأطباء أن البييضات الملقحة الزائدة قد تستعمل لتحصيل منافع تقل في قيمتها عما تقدم، وربما كانت من التحسينيات أو أقل منها، وربما كانت من

(١) انظر: بحث إجراء التجارب على الأجنة المجهضة للدكتور محمد علي البار، ص: ٢٢٠.

باب التوسع في تلبية شهوة البحث العلمي، ولا تؤدي إلى منافع علمية، وربما كانت من قبيل التوسع في طلب مشتريات الإنسان، كاستخراج بعض مستحضرات التجميل من الأجنة الفائضة<sup>(١)</sup>.

نتيجة الموازنة: بالنظر في مؤشر الميزان الذي نصب لوزن المفاسد والمصالح التي تذكر لاستخدام البييضات الملقحة الزائدة في التجارب والأبحاث العلمية، ومقارنة ما أشير إليه في كل منهما؛ يتبين أن مصالحي هذا التصرف تتفوق على مفاسده من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل: فينبغي أن ينظر لكل حالة بخصوصها، وإلى قيمة المصالح التي هي مظنة لتحقيقها، ومقارنتها بما سبق ذكره من المفاسد، لما تقدم ذكره من تفاوت مصالحي ذلك التصرف بحسب الحالات والأهداف، واقتصار بعض حالات استخدام البييضات الملقحة على مصالحي تحسينية، أو منافع قليلة الأهمية لا تخدم أي مقصد شرعي. فإن كانت الحالة واقعة في هذا التصوير الأخير، كانت مفاسدها أعظم من المنافع التي تحققها، وكانت مستثناة من تلك القراءة الإجمالية لمؤشر الميزان.

ولذلك أرى أن الحكم الشرعي لذلك التصرف ينبغي أن يأخذ ذلك المنحى، فيقال بجواز استخدام البييضات الملقحة في الأبحاث والتجارب العلمية المفيدة التي تبلغ مرتبة الضروريات أو الحاجيات، مع ضرورة النظر إلى كل حالة على حدة، ليستبعد من هذا الجواز الحالات التي تقتصر على مصالحي تحسينية أو أقل منها<sup>(٢)</sup>.

**حكم الصورة الأولى:** وهي الانتفاع بالبييضات الملقحة الزائدة الحية أي: الأنسجة التي فيها حياة ويمكن في الواقع والشرع غرسها في رحم المرأة صاحبة البييضات.

(١) انظر: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة، رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية، ص: ٢٤٢-٢٤٨.

(٢) انظر: المصدر السابق ص: ٢٤٨-٢٤٩.

صورة هذه الحالة: أن يحدث تكوين الجنين خارج رحم الأم بتلقيح ببيضتها في أنابيب الاختبار، ولا يوجد مانع واقعي أو شرعي يحول دون غرسه في رحم أمه ليواصل تطوره.

والأصل في إتلاف هذه اللقحة أو تركها حتى تفسد هو التحريم، ما دام الأمر كما افترضنا من عدم وجود المانع الذي يمنع من غرسها في الرحم، ولكن يمكن أن يخصص بإتلافها في سبيل تحقيق مصلحة معتبرة؛ وذلك أن مفاصد إتلاف هذا الجنين (اللقحة) تقل كثيراً عن المفاصد التي تترتب على إسقاط الجنين الحي في بطن أمه، فهو من جهة في أدنى مراحل الإعدادية؛ لأنه في أبعد مدى عن زمن نفخ الروح.

كما أن إتلافه لا يستلزم كشف العورات، ولا يتسبب في معاناة جسدية للمرأة التي أخذت منها الببيضة؛ وذلك على فرض أن عملية التلقيح الصناعي لم تجر خصيصاً لهذا الغرض، وإنما لغرض غرس اللقحة في رحم المرأة صاحبة الببيضة، ثم بدا لذوي اللقحة أن يتبرعا بها لغرض الأبحاث أو التجارب.

وفي الوقت ذاته: فإن أهل الاختصاص يذكرون أن طائفة من المصالح التي سبق ذكرها<sup>(١)</sup> يمكن تحصيلها أيضاً باستخدام مثل هذه اللقحة<sup>(٢)</sup>؛ لذلك فإن حكم التصرف فيها لهذا الغرض هو الجواز، ما دامت المصالح التي يراد تحصيلها لا تقل عن مرتبة الحاجيات، ولا تتدنى إلى مرتبة التحسينيات، أو مرتبة التزين والفضول؛ وذلك مع مراعاة القيود والشروط التي سيأتي ذكرها<sup>(٣)</sup>.

**حكم الصورة الثانية:** وهي أن تكون الببيضة الملقحة الزائدة حية، ويمنع تطورها مانع واقعي أو شرعي.

(١) راجع: ص ١٣٩ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: بحث البييضات الملقحة الزائدة عن الحاجة للدكتور مأمون الحاج منشور في الثبوت الكامل لندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ص: ٤٥٢ - ٤٥٥.

(٣) راجع: ص ١٤٨، وما بعدها من هذا الكتاب.

سبق أن الجنين قبل نفخ الروح فيه، لا يوصف بأنه آدمي، ولكنه يكون حياً إذا وجدت فيه قوة النمو والتطور، وهي أن تكون خلايا البيضة الملقحة حية، ولو غرست في الرحم لنمت وتطوّرت، ولكن يوجد مانع واقعي أو شرعي يمنع من غرسها في رحم المرأة لسبب من الأسباب، واستخدام البيضة الملقحة الزائدة في هذه الصورة في زراعة الخلايا والأنسجة، وفي التجارب والأبحاث العلمية حكمه الجواز؛ لأنها تُعد ميتةً حكماً، وإن كانت خلايا جسدها حية في الحقيقة.

**حكم الصورة الثالثة:** وهي أن تكون البيضة الملقحة الزائدة عديمة الحياة.

سبق أن الجنين قبل نفخ الروح فيه لا يوصف بأنه آدمي، ولكنه يكون حياً إذا وجدت فيه قوة النمو والتطور، ويكون ميتاً إذا فقد تلك القوة كما هو الحال في هذه الصورة والمقصود بموته في هذه الصورة كون خلاياه عاجزة عن النمو والاعتداء والانقسام، ومثل هذا لا يمكن الاستفادة منه في التجارب والأبحاث العلمية؛ لأنه يلزم أن تكون أنسجة اللقحة حية، كما يرى أهل الاختصاص.

وعلى أي حال فإنه إذا احتيج إلى مثل هذه اللقائح في بعض الأبحاث، فإنه لا يوجد شرعاً ما يمنع من الاستفادة منها، ولا يشترط لذلك إلا أن يرجى النفع من البحث في خلاياها، وألا يكون عبثاً<sup>(١)</sup>.

**شروط الانتفاع بالبييضات الملقحة الزائدة في الأبحاث والتجارب العلمية**

**الشرط الأول:** أن يغلب على الظن تحقيق مصلحة معتبرة للمجتمع من إجراء التجارب والأبحاث على البييضات الملقحة الزائدة، وأن يكون فوات هذه المصالح أخطر من مفسدة إتلاف هذه البييضات الملقحة بحسب المعايير التي تقدّم ذكرها<sup>(٢)</sup>.

ولا يتحقق هذا بمجرد الشك، ولا بد من قناعة أهل الاختصاص به، ويُسْتثنى من

(١) راجع: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة، رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية ص: ٣٥٦.

(٢) راجع: ص ١٤١ وما بعدها من هذا الكتاب.

هذا الشرط الصورتان اللتان تكون فيهما اللقائح ميتة بتلف خلاياها، أو حكماً بأن تكون خلاياها حية، ويمنع مانع شرعي أو واقعي من نموها وتطورها، وإنما اختلفنا عن البييضات الملقحة الحية التي تكون في وضع يمكنها معه التطور والنمو، كما هو الحال في الصورة الأولى؛ لأن الأصل في اللقائح الزائدة الحية التي يمكنها النمو والتطور، ولا يمنع منها مانع شرعي، أو واقعي هو تحريم إفسادها، والإباحة فيها من باب الرخصة، وهي خلاف الأصل، ولا يصار إليها إلا عندما يغلب على الظن تحقيق مصلحة أعلى.

وأما في اللقائح الفاسدة حكماً أو حقيقة: فالأصل هو الجواز؛ لأن الفعل ليس فيه إفساد ولا إتلاف، ويكفي أن يكون في استخدامه نفع معتبر.

**الشرط الثاني:** ألا توجد طريقة أخرى لتحقيق المصالح المبتغاة تكون خالية من المفساد، أو ذات ضرر أقل مما ذكرنا، فإن أمكن العلاج بغير إتلاف البييضة الملقحة الحية التي يمكن نموها وتطورها، ولا يمنع منها مانع واقعي أو شرعي بقي العمل غير مشروع، وكذلك إذا كان من الممكن تحقيق النتائج العلمية المرجو تحقيقها باستخدام اللقائح غير الآدمية، كأجنة الحيوانات، ولا استخدام لقيحة خارج الرحم، يمكن غرسها في رحم الأم إذا أمكن تحصيل المصلحة المقصودة من استخدام لقائح حية، لا يمكن غرسها لمانع شرعي أو واقعي، وهكذا فإن إباحة استخدام اللقائح الزائدة مشروطة بهذا التدرج.

**الشرط الثالث:** أن يكون استخدام اللقائح الزائدة بإذن الأبوين ورضاهما كليهما؛ لأن في عدم اشتراط ذلك تفويت فرصة تكوّن الولد لهما، وقد تقدّم أن حاجة الإنسان إلى الولد قد ترتفع إلى رتبة الضروريات، إذا كان يرغب في تحقيقها، ولا يأذن في تقويتها، فإن أذن تدنّت رتبته. وإذا كانت اللقائح الزائدة حية خارج الرحم، ولا مانع يمنع من غرسها فيه، فإنه يشترط رضا الوالدين كما سبق بيانه<sup>(١)</sup> وأما إذا كانت

(١) راجع: ص ٢٤١ من هذا الكتاب.

اللقائح الزائدة حيّة خارج الرحم، ولا يمكن غرسها في رحم صاحبة البيضة، ويمكن في رحم غيرها، فهذا الإمكان يصلح لتكون خشية في نفس الأبوين من استغلال لقيحتهما وزراعتها في رحم امرأة أخرى، وتسرب نسلها إلى غيرها، فهذه مفسدة نفسية معتبرة، فيشترط إذنهما ورضاهما كذلك، غير أنه في هذه الحالة الأخيرة قد يتجاوز عن شرط الإذن، إذا امتنع جميع الناس عن السماح بإجراء الأبحاث والتجارب العلمية على لقائح لا فائدة منها لذويها؛ لأن تحقيق المصالح التي يذكرها الأطباء لهذه التجارب من باب فروض الكفاية بالنسبة للمجتمع، فيجب العمل لتحقيقها، فيلغى اعتبار الإذن فيما يقع من الحالات أولاً، فإن تحققت الكفاية به عاد الأمر إلى اعتبار الإذن لتحقيق المزيد من المعارف العلمية، وإلا بقي الحال على عدم اشتراطه حتى تتحقق الكفاية.

**الشرط الرابع:** يقتضيه الاحتياط لبعض المقاصد الشرعية، فإنه لما كانت اللقائح الزائدة، وإن لم تنفخ فيها الروح أصلاً للآدمي، وكان التصرف فيها بالأبحاث والتجارب العلمية قد يتخذ ذريعة لأعمال تتنافى مع مقصد الشارع، ولا يكون الهدف من ذلك التصرف، ما ذكره الأطباء من المصالح المعتبرة، كاستعمال اللقائح الزائدة استعمالاً يؤدي إلى اختلاط الأنساب، كأن تزرع في رحم امرأة أجنبية، أو قد تباع لأجل هذا الغرض، وقد تستعمل تلك اللقائح في بحوث غير جادة، ولا هادفة، ولا حاجة إليها.

لما كانت هذه الاستعمالات وغيرها مما يتنافى مع مقاصد الشرع ممكنة الوقوع، فإن إباحة استخدام اللقائح الزائدة في التجارب والأبحاث العلمية، يجب أن تحاط بجملة من القيود التنفيذية، فلا يسمح بذلك إلا لمراكز محدّدة ومتخصصة ومراقبة بأجهزة فاعلة، بحيث لا يدخلها شيء من اللقائح، ولا يخرج منها إلا أن تكون تحت نظر المراقبين<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية ص: ٣٦٤.

الشرط الخامس: أن تتفق هذه الأبحاث والتجارب مع النظام العام

عندما تتكوّن النطفة الأمشاج (البيضة الملقحة) بحدوث عملية التلقيح بين البيضة المذكورة والبيضة المؤنثة، يكتمل بذلك عدد الكروموسومات التي تحتويها البيضة، ولا ريب أن هذه الكروموسومات لها أهمية قصوى من ناحيتين:

الأولى: يتم عبرها انتقال الصفات الوراثية من الآباء والأجداد، حتى تصل إلى الأبناء.

الناحية الثانية: تحدّد هذه الكروموسومات جنس الجنين، وما إذا كان ذكراً أو أنثى. وهذه الكروموسومات هي المسؤولة عن نشاط الخلية وتدير أمورها، فهي العقل المدبر، وهي الموجه الذي لا تحيد الخلية عن أمره.

والسر العجيب في هذه الجسيمات الملونة أو الصبغات (الكروموسومات) هو أنها تحمل على صغرها ودقتها المتناهية كل أسرار التكوين، وكل أسرار الوراثة، وكل أسرار الخلية.

وقد أتاح التلقيح خارج الرحم أمام العلماء إمكانية التحكم في هذه الجسيمات الملونة، بحيث يمكن التأثير في الصفات الوراثية التي تنتقل من جيل إلى جيل، وفي الأمراض التي تنتقل بالوراثة، وكذا في اصطفاء جنس الجنين<sup>(١)</sup>.

ومن حيث المبدأ يجب تحريم كافة الأبحاث والتجارب التي تؤدي إلى تغيير خلقة الإنسان عن طريق التحكم في الكروموسومات، كالتصرفات التي تزيد أو تنقص في الطبيعة الأصلية التي فطر الله الإنسان عليها بداعي التجميل، أو الرغبة في الحسن؛ وذلك أن هذا التغيير قد وسمته الشريعة الإسلامية بأنه استجابة لأوامر الشيطان، قال تعالى: ﴿... وَلَا مَرْئِيَهُمْ فَلْيَغَيِّرُوا بَنَدًا خَلَقَ اللَّهُ...﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ١١٩.

وتطبيقاً لهذا المبدأ يجب تحريم الأبحاث التي تهدف إلى تحقيق نتائج غير مشروعة، أو ليس لها ما يبررها علمياً أو أخلاقياً؛ وذلك كالاستنساخ أو النسخ الذي يراد به محاولة تقديم كائن، أو خلية أو جزء يمكنه التكاثر عن غير طريق التلقيح، ومن غير نقص أو إضافة للمحتوى الوراثي.

هذا التصرف إن كان في مجال الحيوان، وبالأولى في النبات، فإنه لونه من ألوان التنمية والتثمير، لما سخره الله للإنسان، وفسح له فيه سبل التصرف مما ليس فيه تعذيب ولا تبديل عابث للخلاقة.

أمَّا بالنسبة للإنسان: فإن قضية النسب المعدودة إحدى الكليات الخمس الموصى بصيانتها هي إحدى الضوابط الجوهرية التي تعصم من اقتحام المخاطر غير المحصورة والعصية على السيطرة.

كما لا يخفى خطورة النظر إلى الإنسان كأنه مما يتخذ للتكاثر فيه بما يشبه التمول، كأنه من السلع الخاضعة للتنمية، وكذلك خطورة المساس بالعلاقة المتينة التي أوجدها الله في الزواج ليكون من آثاره حصول الأولاد وانتسابهم.

فالإقدام على تطبيق الاستنساخ في الإنسان لا ينفك عن الوقوع في تجهيل الأنساب وانقطاع التناسل الذي ناط الله به القرابة بأنواعها، وقد تناول الحظر صوراً عديدة تؤدي إلى جهالة النسب، أو لإدخال التنازع فيه فمما حرّمه الله:

١- نفي الأنساب الثابتة؛ سواء كان النفي من نفس المحمول عليه النسب، إذا كان لا يعلم قادحاً في النسب، لكنه نفاه باطلاً وزوراً، وهو ما كان يُعرف في الجاهلية باسم الخلع (بفتح الخاء).

وكذلك إذا كان النفي من غيره، وهو ما يستوجب عقوبة القذف أحد الحدود الشرعية المنصوص عليها في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَجَاهِدُوهُنَّ مِنْ جِلْدَةٍ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٤) (١).

(١) سورة النور، الآية: ٤.

وكذلك تضييع العائل من هم في عياله، ففي الحديث الصحيح: «كفى إثماً أن تحبس عن تملك قوته»<sup>(١)</sup> رواه مسلم.

٢- تحريم التبني وهو إخراج النسب من الربط بالحقائق الشرعية إلى محض الدعاء والهوى، قال الله تعالى: ﴿... وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ...﴾<sup>(٢)</sup>.

٣- اختلاط الأنساب سواء حصل بالزنا، قال الله تعالى: ﴿... وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>. أو حصل بالزواج بمن تزال في عدة الغير، ففي الحديث: «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره»<sup>(٤)</sup>.

أي: إتيان الحبلى من غيره.

٤- كما تناول التحريم كل ما يؤدي إلى قطع التناسل أو إضعافه، أو تغيير طريقه التي وقعت موقع الفطرة، كالاختصاء أو الرهبانية، أو شتى أنواع الشذوذ عن التمتع الحلال.

(١) أخرجه مسلم في الصحيح في: كتاب الزكاة / باب فضل النفقة على العيال والمملوك، وإثم من ضيعهم، أو حبس نفقتهم عنهم برقم: ٩٩٦، ٦٩٢/٢.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٣٢.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ١٠٨/٤-١٠٩، وأبو داود في: كتاب النكاح / باب في وطء السبايا ٦٥٣/١-٦٥٤ برقم:

٢١٥٨، والترمذي في الجامع الصحيح في أبواب النكاح / باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل ٩٤/٤ برقم: ١١٣١، وقال: حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن رويغ بن ثابت، والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون للرجل إذا اشترى جارية أن يطأها. وقال ابن حجر في بلوغ المرام ص: ٢٦٢: أخرجه أبو داود والترمذي، وصححه ابن حبان، وحسنه البراز.

أضف إلى ذلك ما تقتضيه مراعاة مبادئ تكريم البشر الذين سخر الله لهم الكون أن يكونوا محلاً للتصرفات المهينة<sup>(١)</sup>.

ومن هذا يظهر بوضوح: أن الاستساح في مجال الإنسان من مواطن الحظر، وإن ما يبذل في سبيل ذلك من جهود هي كذلك، إلا بالقدر الذي تتطلبه أغراض العلاج والتداوي.

كما يجب أيضاً تحريم ما يسمى بالاستبدال، والاستبدال كما عرفه المختصون:

هو: التعويل على ما للحامض النووي من خصائص؛ ولا سيما الالتحام عند قصه، بحيث يمكن التحكم في إبدال الموروثات من خلال عمليات معقدة يعود تحقيق نتائجها إلى تلك الخصائص في الحامض المذكور<sup>(٢)</sup>.

وبعبارة أخرى: محاولة إيجاد ما يُعد بدائل عن الوضع الأصلي من خصائص وخصال في الإنسان، كانت ستظل ملازمة له لولا التدخل لاستبدالها بصفات أخرى.

فليختلف حكمه حسب الهدف والقصد من ورائه، فإذا كان يهدف إلى العلاج؛ وذلك بالوقاية من بعض الأمراض الوراثية، أو تقويم انحراف في الطبيعة الأصلية، فإنه يندرج في التصرفات المشروعة؛ إذ تدخل مثل هذه التصرفات في جنس المأمورية في نصوص الشرع من وجوب التداوي، وإزالة الضرر، ودرء المفسدة، وجلب المنفعة، فالغاية هنا مشروعة، فضلاً عن مشروعية الوسيلة أيضاً؛ إذ تهدف هذه المحاولات إلى تجنب الإنسان شيئاً من المخاطر الناتجة عن الوراثة من آبائه وأجداده<sup>(٣)</sup>.

ولكن ما الحكم إن اتجه القصد، أو أدت الوسيلة إلى تغيير الخلقة، أو لتبديل الفطرة على سبيل العبث والإفساد للانحطاط من الخلق السوي إلى أحد طريفي قصد الأمور من المبالغة في الطباع الحليمة الهادئة المفرقة في جانب الخير كالملائكة، أو الانحراف بالسجاياء عن

(١) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: الإنجاب في ضوء الإسلام، مدى شرعية التحكم في معطيات الوراثة للدكتور عبد الفتاح أبو غدة ص: ١٥٥ - ١٥٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٢٠٧.

الوضع الطبيعي المحايد المحقق للتوازن إلى صفة العجز والاستخزاء والالتقياد غير الإرادي أو التوغل في الميول الشريرة التي تتحدر بالإنسان إلى حضيض الشياطين والمردة.

الجواب: هو التحريم لمثل هذه الأفعال؛ لأن فيها تبديلاً للضرورة، وقد نهى الله عن تبديلها، قال الله تعالى: ﴿...فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ..﴾<sup>(١)</sup>.

كما أن القرآن الكريم بين أن تغيير خلق الله هو من استجابة الناس، لما يأمرهم به الشيطان على سبيل الغواية لهم والإضلال، قال تعالى: ﴿...وإن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ﴿١٣٧﴾ لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴿١٣٨﴾ وَلَا أَضِلُّهُمْ وَلَا أُمَيِّنُهُمْ وَلَا أُمِرْتُهُمْ فَلْيَبتِكُنَّ ءَاذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا أُمِرْتُهُمْ فَلْيَعْبُرُوا خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾<sup>(٢)</sup>.

حيث أشارت الآيات الكريمة إلى أن تبتيك الأنعام، أي: قطعها، وتغيير خلق الله بمثل قطع الأذان، وفقء الأعين هو من المحرمات، ومن فعل الشيطان وأثره.

كما جاء في الحديث القدسي الشريف ما يحرم تغيير خلق الله، ففي الحديث القدسي الذي رواه عياض بن حمار<sup>(٣)</sup> المجاشعي رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث القدسي فيما يرويه عن ربه عز وجل: «وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإن الشياطين أتتهم فاجتالتهم عن دينهم، فحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً، وأمرتهم أن يغيروا خلقي»<sup>(٤)</sup> رواه مسلم والإمام أحمد.

(١) سورة الروم، الآية: ٣٠.

(٢) سورة النساء، الآيات: ١١٧ - ١١٩.

(٣) هو: عياض بن حمار بن أبي حمار بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، التميمي المجاشعي، وقيل: هو عياض بن حمار بن عرفجة بن ناجية، سكن البصرة، وروى عنه: مطرف، ويزيد ابنا عبد الله بن الشخير، والحسن. انظر في ترجمته: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٢٢٢/٤ - ٢٢٣.

(٤) أخرجه مسلم من حديث عياض بن حمار في: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها / باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة والنار ٢١٩٧/٤ برقم: ٢٨٦٥، وأخرجه أحمد في مسنده من حديث عياض بن حمار ١٦٢/٤.

أمّا ما يسمى بالاستصفاء، أو التحكم في جنس الجنين بعد تشخيصه، فقد اختلف الفقهاء المحدثون في حكمه، على رأيين:

الرأي الأول: يرى أن هذا التحكم إذا ما تم بوسائل صحيحة، فهو سائغ كما يسوغ الدعاء بطلب جنس معين، ومن المقرر أن ما يحرم فعله يحرم طلبه، وأن من شروط الدعاء ألا يسأل أمراً محرماً، وقد سأل نبي الله زكريا عليه السلام أن يرزقه الله ذكراً ليصبح وريثاً يرث ميراث النبوة، قال الله تعالى: ﴿... فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرْتُئِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ...﴾ (١).

فمثل هذا السعي إذا جاء على نطاق فردي وشخصي، فلا غبار عليه، وهو بمنأى عن توهم المنافاة بحصر العلم في الأرحام في جملة الأمور الخمسة التي استأثر الله بعلمها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٢).

فإن ذلك العلم ليس حاصلًا بوسيلة، ولا هو مسبوق بجهل، ولا هو محفوف بظن وتردد، كعلم الناس، فضلاً عن أن الآية جاءت في مورد التحذير، مما كان مادة خصبة للكهنة والمنجمين، ورتب عليها خطورة الجزم بذلك، على أنه علم موهوب.

أمّا إن كان الإخبار ناشئاً عن عادة أو وسائل، فإنه ليس في حيز النفي، وكما يقول الإمام القرطبي في تفسيره: (وقد تختلف التجربة، وتتكرر العادة، ويبقى العلم لله تعالى وحده) (٣) (٤).

(١) سورة مريم، الآيتان: ٦٥.

(٢) سورة لقمان، الآية: ٢٤.

(٣) تفسير القرطبي ٢/٧.

(٤) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: الإنجاب في ضوء الإسلام، بحث مدى الشرعية في التحكم في معطيات الوراثة للدكتور عبد الستار أبو غدة ص: ١٦٠-١٦١.

كما أن التحكم في جنس الجنين لا يتعارض مع قدرة الله ومشيئته، وأن له الخلق والأمر، قال تعالى: ﴿...أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ...﴾<sup>(١)</sup>. ولا يعتبر تدخلاً في الإرادة الإلهية؛ إذ إن البشر هنا يفعل بقدرة الله ومشيئته سبحانه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وكل ما يقع في هذا المجال إنما يتم في حدود دائرة الأسباب والسنن التي أقام الله عليها الكون<sup>(٣)</sup>.

وقد انتهت ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام، والمنعقدة في دولة الكويت في ١١ شعبان سنة ١٤٠٣هـ في غالبية فقهاؤها إلى تأييد هذا الرأي، وإليك نص الفتوى:

(اتفقت وجهة النظر الشرعية إلى عدم جواز التحكم في جنس الجنين إذا كان ذلك على مستوى الأمة، أمّا على المستوى الفردي: فإن محاولة تحقيق رغبة الزوجين المشروعة في أن يكون الجنين ذكراً أو أنثى بالوسائل الطبية المتاحة، لا مانع منها شرعاً عند بعض الفقهاء المشاركين في الندوة، في حين رأى غيرهم عدم جوازه خشية أن يؤدي ذلك إلى طغيان جنس على جنس)<sup>(٤)</sup>.

الرأي الثاني: يرى حرمة التحكم في جنس الجنين؛ سواء كان على مستوى الأمة، أو على المستوى الفردي، والقول بإجازته على المستوى الفردي وتحريمه على مستوى الأمة هي تفرقة نظرية بحتة، فالملاحظ أن الجنس البشري بوجه عام يفضل الذكور

(١) سورة الأعراف، الآية: ٥٤.

(٢) سورة التكوير، الآية: ٢٩.

(٣) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ١٤٠.

(٤) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: الإنجاب في ضوء الإسلام، ص: ٣٤٩.

على الإناث، وإذا ما أُجيب الأفراد إلى طلباتهم سيتحول الأمر في المدى القريب إلى ظاهرة عامة، وليست مجرد رغبة أو عدة رغبات فردية؛ والنتيجة الحتمية لذلك هي فائض كبير من الذكور، وعدد قليل جداً من الإناث، وهكذا تؤدي الرغبة التي بدأت فردية أو شخصية إلى عالم فقير جداً في عدد الإناث، وبذلك يختل التوازن القائم بين الذكور والإناث على امتداد الدهر، وهو توازن قائم أصلاً على التعادل بين الجنسين.

قال تعالى: ﴿... فَطَرَتُ اللَّهُ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ لِي لِخَلْقِ اللَّهِ ...﴾<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر الدكتور حسان تحتوت: أن النسبة الجنسية الأولية أي عند بدء الإخصاب عندما يكون الجنين خلية واحدة بالتحام المنوي ببيضة، الإحصاء ١٣٠ من الذكور لكل مئة من الإناث، وفي فترة الحمل يكون المجهض تلقائياً من الذكور أكثر من المجهض تلقائياً من الإناث، وعند الميلاد تكون النسبة ١٠٦ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث، وفي نهاية السنة الأولى من العمر تكون النسبة ١٠٣ من الذكور لكل مئة من الإناث؛ ذلك أن معدّل وفيات العام الأول من الذكور تزيد قليلاً على معدلاتها من الإناث، وعند سن البلوغ فما بعدها تكاد النسبة تتساوى بين الذكور والإناث، حتى تميل إلى جانب الإناث مرة أخرى عند الوفاة<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان من قواعد الشريعة الإسلامية سد الذرائع، فالأولى أن تتم عملية التلقيح بغرض الإنجاب فقط، دون أي تدخل في تحديد جنس الجنين، وترك ذلك للمشيتة الإلهية، فالقول بجواز اصطفاء جنس على آخر ولو على المستوى الفردي سيفتح الباب على مصراعيه لهوى الناس، ولن تبقى محصورة في إنسان رزق مثلاً بعشر إناث ويريد ذكراً،

(١) سورة الروم، الآية: ٣٠.

(٢) انظر: حسان تحتوت، المناقشات، الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة، أولاً: الإنجاب في ضوء الإسلام،

١٩٨٢م، ص: ١٠٦ - ١٠٧.

فالخطوة الأولى ستتبعها خطوات أخرى، لا يعلم أحد مدى المخاطر التي ستترب عليها؛ ومن ثم فإن فتح الباب سيكون ضرره أكثر من نفعه، ولا يكفي أن تكون الرغبة مشروعة في حد ذاتها، ولكن يجب أيضاً ألا تؤدي إلى مفسدة<sup>(١)</sup>؛ وهو الراجع؛ وذلك لثلاثة أمور:

**الأمر الأول:** أن أدلة أصحاب الرأي الأول أدلة عامة، وعلى فرض أنها أدلة في الموضوع نفسه.

فيمكن منع اصطفاء جنس على الآخر من باب سد الذرائع؛ وهو الأمر الثاني.

**الأمر الثالث:** ما ذكره الأطباء وهم أهل الاختصاص من أن نسبة الذكور إلى الإناث عند الإخصاب هي ١٣٠ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث، وأنه في فترة الحمل يكون المجهض تلقائياً من الذكور أكثر من المجهض تلقائياً من الإناث، وعند الميلاد تكون النسبة ١٠٦ من الذكور لكل ١٠٠ من الإناث، وفي نهاية السنة الأولى من العمر تكون النسبة ١٠٢ من الذكور لكل مئة من الإناث.

ومن خلال هذا العمل الإحصائي يتبين لنا تفوق الذكور على الإناث، فلا داعي لإجازة اصطفاء جنس على آخر؛ خاصة وأن الناس يميلون إلى اصطفاء الذكور على الإناث، والله أعلم بالصواب.

**الشرط السادس:** لا يجوز إعادة زرع البويضات المستخدمة في الأبحاث والتجارب في رحم المرأة صاحبة البويضة:

رأينا فيما سبق<sup>(٢)</sup> أن استخدام البويضات الملقحة في الأبحاث والتجارب جائز في حدود، وبشروط معينة، فإذا ما انتهت هذه الأبحاث والتجارب، فلا يجوز استخدام البويضات محل الأبحاث والتجارب في إعادة زرعها في رحم المرأة صاحبة البويضة، ومن باب أولى في رحم امرأة غيرها، ومصير هذه البويضات المستخدمة في التجارب

(١) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ١٤١ - ١٤٢.

(٢) راجع: ص ١٤٨ وما بعدها من هذا الكتاب.

والأبحاث هو الإلتلاف حتماً، أمّا سبب عدم جواز زرعها في رحم المرأة صاحبة الببيضة؛ فذلك أن احتمال تشوه الجنين، واحتمالات التغير في الصفات الوراثية بصورة مفاجئة تزداد بدرجة خطيرة في الأبحاث والتجارب، ولا داعي إذن للمخاطرة بالإقدام على زرع بييضة كانت محلاً للأبحاث والتجارب؛ خشية حدوث تشوهات جسدية أو عقلية أو وراثية للجنين؛ الأمر الذي قد يدفع الأم بعد ذلك، إما إلى طلب الإجهاض، أو محاولة علاج الجنين قبل ولادته، مع ما في ذلك من محاذير أخلاقية وطبية وجسمانية<sup>(١)</sup>.

وأمّا سبب عدم جواز إعادة الببيضة المستخدمة في رحم امرأة أخرى؛ فلأن ذلك لا يجوز شرعاً.

#### الفرع الثالث: بنوك الأجنة

قلنا إن الببيضة إذا كانت من الزوجة، والمني من زوجها، والحاضنة هي الزوجة، فالعمل جائز لا شبهة فيه بشروطه السالفة الذكر<sup>(٢)</sup>. هذا إذا كانت الببيضة تؤخذ من المرأة في حينها، وتوضع في أنبوبة اختبار ثم تلقح بمني الرجل الذي يؤخذ منه في حينه أيضاً.

لكن ما الحكم لو أننا عملنا مصرفاً للمنويات، كالمصارف الموجودة الآن في الغرب، ثم فتحنا المجال للنساء وعملن لهن مصرفاً للببيضات كذلك؟ فهل يجوز ذلك العمل؟ وما حكم نسب الأولاد الذين سيكونون ثمرة لهذا الاتصال بين المنويات في المصرف المنوي، والببيضات الموجودة في مصرف الببيضات؟

أولاً: نعرف بينك الأجنة، فتقول: هو عبارة عن تلاجة أو غرفة كيميائية صغيرة يستخدم فيها النيتروجين السائل بغرض التبريد، ويتم الحفظ بواسطة تجميد

(١) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ٢٠٨.

(٢) راجع: ص ١٤٨ وما بعدها من هذا الكتاب.

الأنسجة والخلايا تماماً، فعندما تتجمد الأنسجة تقف فيها كل التفاعلات الحيوية. وعندما يراد الاستفادة من تلك الأجنة يسمح الأطباء بارتفاع درجة الحرارة تدريجياً، فتعود التفاعلات الكيميائية مرةً أخرى، أي: تعود لها الحياة مرةً أخرى<sup>(١)</sup>.

ثانياً: حكم إنشاء مثل هذا المصرف:

إن إنشاء مثل هذا المصرف غير جائز؛ لأنه سيؤدي إلى أن يعطى منه لكل من يحتاج لعملية التلقيح الصناعي، فتختلط عند ذلك الأنساب.

وهذا أشد فظاعة من التبني؛ ذلك لأن التبني معلوم أنه ليس بولد حقيقي، لكن هذا الولد مع أنه ليس ولداً حقيقياً، إلا أنه يُعد كذلك باعتبار ظاهر الحمل والولادة، وكذلك فإن وجود مثل هذه البيوض القابلة للإخصاب في هذه المصارف سيؤدي إلى أن تجيء النساء الأجنبية اللواتي أصبن بالعقم بسبب في المبيض، أو في قناتي فالوب فيأخذن بيوضة تلقح بأنبوب اختبار من مني من مصرف من مصارف المنى؛ وبذلك تضيف هذه المرأة إلى زوجها ولداً ليس من مائه، وتدخل على الأسرة فرداً ليس منها.

وقد لعن رسول الله ﷺ من تفعل ذلك فقال: «أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم، فليست من الله في شيء، ولا يدخلها الله جنته، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين»<sup>(٢)</sup>.

لذلك أقول: إنه لا يجوز إنشاء مصرف للمني والبيوضات<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: رؤية إسلامية لبعض الممارسات الطبية، بحث مصير الأجنة في البنوك للدكتور عبد الله باسلامة ص: ٤٤٥ - ٤٤٦.

(٢) حديث صحيح وهو في مسند الشافعي ٣/٢٩٢، وأخرجه أبو داود في: كتاب الطلاق/باب التغليظ في الانتفاء ١/٦٨٨ برقم: ٢٢٦٣، والنسائي في اللعان / باب التغليظ في الانتفاء من الولد ٦/١٧٩، ١٨٠، وفي موارد الظمان إلى موارد ابن حبان ص: ٢٢٥ برقم: ١٢٣٥، والحاكم في المستدرک ٢/٢٠٢، ٢٠٣، وفي سننه عبد الله بن يونس الذي لم يوثقه غير ابن حبان، وباقي رجاله ثقات.

(٣) انظر: ثبوت النسب للدكتور ياسين ناصر الخطيب ص: ٣٢١ - ٣٢٢.